جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

السياسة الرياضية في الجزائر

– دراسة حالة – الرياضة المدرسية (2000–2013)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور:**

جنايحي فطيمة فريال عمراني كربوسة

لجنة المناقشة

		رئيسا
عمراني كربوسة	أستاذ محاضر صنف – ب –	مشرفا ومقررا
		عضوا مناقشا
		عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013 / 2014

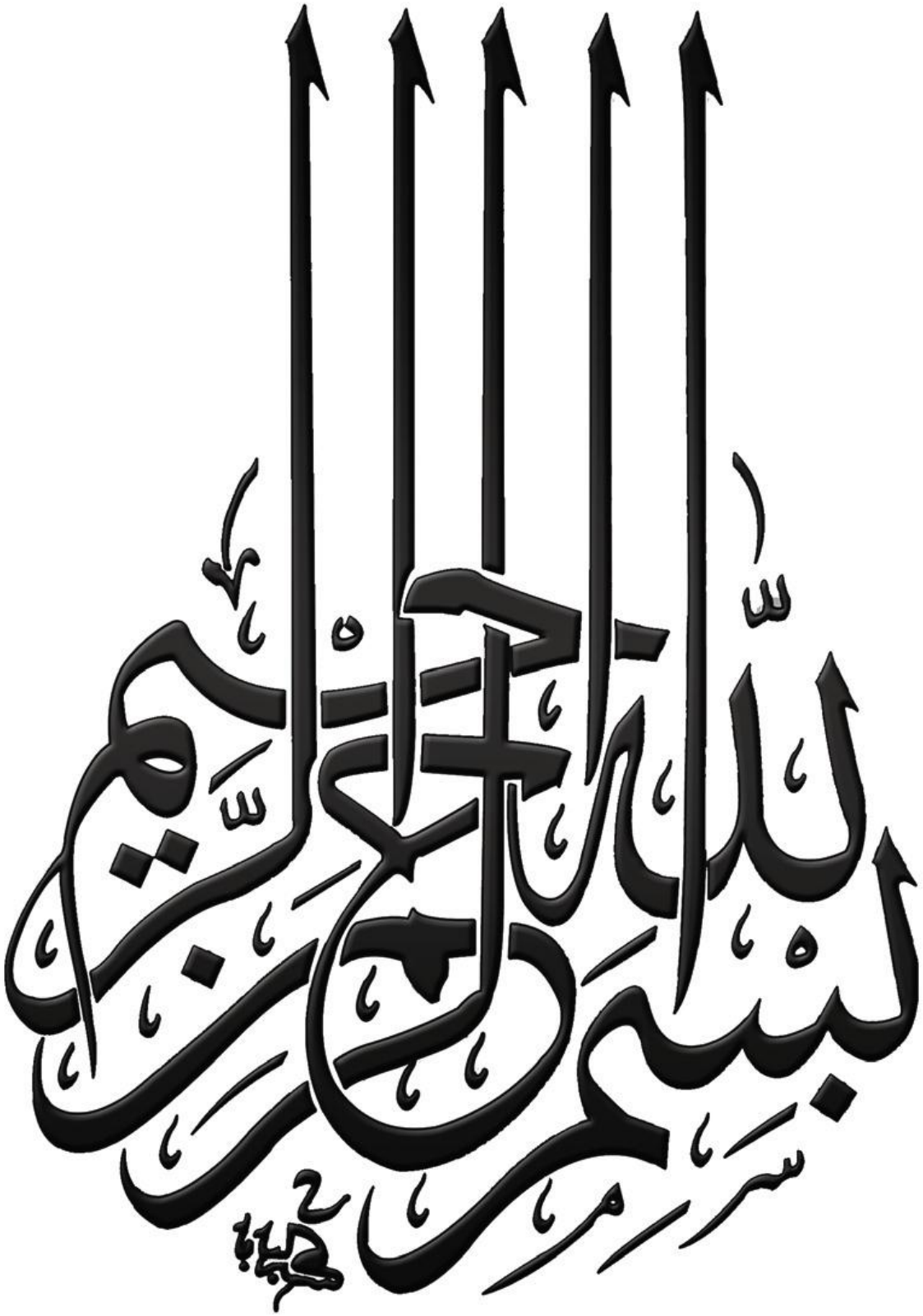
بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا"

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للسياسة العامة

و السياسة الرياضية

الفصل الثاني

واقع السياسة

الرياضية في الجزائر

قائمة المراجع

مقـــدمة

الفهارس

الفصل الثالث:

الرياضة المدرسية في

الجزائر (2000-2013)

-دراسة حالة-

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل الذي من نعمه أن كرّمني بالعقل والصحة

أشكر أستاذي الكريم الدكتور - عمران كربوسة - الذي كان لي خير مرشد

وموّجه في هذا البحث

إلى كل الأساتذة الكرام بقسم العلوم السياسية

شكـــرًا

الإهـــداء

إلى التي شاءت الأقدار أن لا تلازمني لحظات النجاح ..... أمي الرؤوم – رحمها الله –

إلى من علمني كيف أمد الخطى نحو العلا .... أبي العزيز – حفظه الله و رعاه–

إلى سندي و مصدر قوتي أختي و أخي.

إلى جميع أفراد عائلتي كبيرا و صغيرا.

إلى جميع زملائي دفعة العلوم السياسية.

أهدي هذا العمل المتواضع.

فريال

خطة البحث

الفصل الأول: الإطاري المفاهيمي للسياسة العامة والسياسة العامة الرياضية

المبحث الاول: مفهوم السياسة العامة

المطلب الاول: تعريف السياسة العامة

المطلب الثاني: عناصر السياسة العامة وخصائصها

المطلب الثالث: مستويات السياسة العامة

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة الرياضية

المطلب الأول: العلاقة بين السياسة والرياضة

المطلب الثاني: النشاط الرياضي والدولة

المطلب الثالث: الهيئات الرياضية

الفصل الثاني: واقع السياسة الرياضية في الجزائر (2000-2013)

المبحث الأول: قطاع الشباب والرياضة في الجزائر

المطلب الأول: نشأة وتطور وزارة الشباب والرياضة

المطلب الثاني: ميزانية الدولة لقطاع الشباب والرياضة

المطلب الثالث: مصادر التمويل العمومي في القطاع الرياضي في الجزائر

المبحث الثاني: برامج السياسة الرياضية في الجزائر (2000-2013)

المطلب الأول: قطاع الشباب والرياضة لفترة (2000-2005)

المطلب الثاني: قطاع الشباب والرياضة لفترة (2005-2010)

المطلب الثالث: قطاع الشباب والرياضة لفترة (2010-2013)

المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية لقطاع الشباب والرياضة

الفصل الثالث: الرياضة المدرسية في الجزائر (2000-2013) -دراسة حالة-

المبحث الأول: ماهية الرياضة المدرسية في الجزائر

المطلب الاول: تعريف الرياضة المدرسية وأهميتها

المطلب الثاني: أهداف الرياضة المدرسية

المطلب الثالث: القانون المنظم للممارسة الرياضية في الوسط المدرسي

المطلب الرابع: التشريعات المتعلقة بالرياضة المدرسية من 2000 - 2013

المبحث الثاني: واقع الرياضة المدرسية في الجزائر

المطلب الأول: الهيئات التنظيمية لنشاطات الرياضة المدرسية في الجزائر

المطلب الثاني: تمويل الرياضة المدرسية

المطلب الثالث: الصعوبات التي تعيق النشاط الرياضي المدرسي

المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية للرياضة المدرسية في الجزائر

الخاتمة

مقدمة

عرف قطاع الشباب و الرياضة خلال هذا العصر نقلة نوعية من حيث المبدأ و التطبيق إقترنت خاصة بالتطور الجذري و المتواصل على كل المستويات و ذلك نظرا للاهتمام المتزايد بالقطاع الرياضي من قبل كل الفئات الاجتماعية سواء على المستوى المحلي، الوطني أو العالمي و ذلك وفقا لما ترمي إليه سياسة الدولة في الميدان الرياضي خلال العشرية الأخيرة و القائمة على النهوض بالرياضة لترتقي إلى مستوى العالمية و ما يفرضه ذلك من عناية واستعداد وبرامج وتخصص واختصاصات متعددة في ميدان علوم الرياضة للوصول إلى الاحترافية.

نظرا لما ترمي إليه سياسة مخططات الدولة من أهداف تنموية فقد عملت على ترسيخ النهضة الفكرية و بذلك تغيرت المفاهيم و تطورت الأهداف لتتخذ الرياضة أبعادا تنموية تعنى أولا بالفرد صحيا و فكريا و تربويا و من ثمة المجموعة لتصبح رافدا من الروافد التنموية و الاقتصادية و السياسية في ضوء السياسة العامة للدولة.

من هذا المنطلق ندرك أن الرياضة لم تعد تنحصر ضمن مفهوم الترفيه و التنشيط الرياضي ذا الصبغة التنافسية بل أصبحت ترمي إلى أبعاد أخرى بل هي جزء لا يتجزأ من الواقع و ترتبط بالنسق السياسي و الاقتصادي السائد و تعكس الخطوط العريضة لتوجهات الدولة .

أهمية الموضوع: تتجلى أهمية موضوع الدراسة من خلال:

الأهمية البالغة التي يعني بها قطاع الشباب و الرياضة ضمن برامج و مخططات الدول التنموية و كيفية تطوير أداء القطاع من خلال دراسة مخصصات الميزانية الخاصة به إضافة الى تدعيم الهياكل و المنشآت.

عامة من خلال هذه الدراسة نهدف إلى تبيان ليس فقط أهمية قطاع الشباب و الرياضة في الدولة فحسب، لأن هناك دراسات وبحوث مستفيضة أجريت حول هذا الجانب بل يهدف إلى توضيح دور و أهمية الرياضة المدرسية في تطوير الممارسة الرياضية في ظل الظروف الراهنة والتحديات المستقبلية.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على أهم برامج قطاع الشباب و الرياضة خلال الفترة الممتدة من 2000-2013.
- توضيح أهم الانجازات و المخصصات المالية للقطاع.
- إبراز واقع الرياضة المدرسية في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع:

تنقسم أسباب و مبررات إختيار الموضوع بين مبررات موضوعية و أخرى ذاتية:

1) المبررات الموضوعية:

- تطور قطاع الشباب و الرياضة في الجزائر خلال الـ 15 سنة الاخيرة.

- محاولة تسليط الضوء على أبرز منجزات القطاع.
- أهمية تطوير الرياضة المدرسية كإحدى ركائز تدعيم رياضة النخبة.

2) المبررات الذاتية:

- تنم أساسا من كون الموضوع جديد.
- الميول إلى الدراسات التي تلامس الواقع، والبحوث الميدانية.
- الانتماء للميدان الرياضي بحكم ممارستي لكرة اليد في نادي الإناث لولاية بسكرة.

اشكالية الدراسة:

ماهو واقع الرياضة المدرسية في الجزائر في ظل السياسات العامة الرياضية من 2000-2013؟

و وللإجابة على هذه الإشكالية جزأت إلى أسئلة فرعية، والتي تتمثل في:

- ماهو مفهوم السياسة العامة؟
- ماهي أهم السياسات الرياضية المسطرة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2013؟
- ماهو واقع الرياضة المدرسية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- كلما انتهجت الدولة سياسات رياضية فعالة أدى ذلك الى تطوير قطاع الشباب و الرياضة.

- تطوير البرامج و الهياكل و الدعم المالي يساهم في رفع مستوى الرياضة المدرسية.

الدراسات السابقة:

- بلخوجة نور الدين، الادارة الرياضية، رسالة ماجستير، معهد التربية البدنية و الرياضية، جامعة الجزائر،2010. و الذي تناول كيفية عمل الادارة في تسيير قطاع الشباب و الرياضة في الجزائر.
- شنتوف خيرة، تقييم التمويل العمومي للرياضة في الجزائر– دراسة حالة: فريق وداد امال تلمسان، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2011. تناولت عملية توزيع الاعتمادات المالية لقطاع الشباب و الرياضة للفترة من 2000 الى 2012.
- رحومة علي،" الرياضة المدرسية و دورها في انتقاء المواهب الرياضية "، **مذكرة ليسانس**، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التربية البدنية و الرياضية، 2011. تناول من خلالها دور الرياضة المدرسية في انتقاء المواهب الرياضية.
- محمد غدامسي و هشام طواهير، واقع الرياضة المدرسية بمدينة ورقلة– دراسة تحليلية– مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الانسانية، قسم علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية، 2011.تناول من خلالها دراسة تحليلية لواقع الرياضة المدرسية لولاية ورقلة.
- **منـاهج الدراسـة** :

لقد استخدمت جملة من المناهج و التي ساعدت في تحديد أطر الدراسة، ومن ثم اعتمد على:

المنهج الوصفي : وهو طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول

أغراض محددة[1]. وقد تم استخدامه في هذه الدراسة؛ كونها تستدعي رصد حالة معينة ؛ فحين يريد الباحث أن يدرس ظاهرة معينة فإن أول خطوة يقوم بها هي وصف الظاهرة التي يريد دراستها وجمع معلومات عنها، ونجد أن المنهج الوصفي استخدم تارة في الفصل الأول بغية تحديد مفهوم السياسة العامة و السياسة الرياضية، ثم استخدم أيضا في الفصل الثاني عند التعرض لنشأة وزارة الشباب و الرياضة في الجزائر، ثم الفصل الثالث ومحاولة التطرق للممارسة الرياضية في الجزائر.

منهج دراسة حالة : تم التركيز فيه على حالة معينة ووضعيتها بطريقة تفصيلية ، فهو يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة.[2]

وفي هذه الدراسة تم تسطيره لكون الموضوع تتخلله دراسة الرياضة المدرسية من 2000-2013.

التقسيم الهيكلي للدراسة: إستنادا الاشكالية المطروحة سيتم تناول البناء المنهجي التالي:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول؛ أما الأول فقد كان فصلا مفاهيميا يتكون من مبحثين , حيث خصص الأول السياسة العامة تعريف السياسة العامة و عناصرها و خصائصها، و مستوياتها وهذا كله ضمن ثلاث مطالب. أما المبحث الثاني فتم فيه تناول السياسة العامة الرياضية من خلال العلاقة بين السياسة و الرياضة، النشاط الرياضي و الدولة، و الهيئات الرياضية أيضا ضمن ثلاث مطالب.

(1) عمار بوحوش، محمد الذنيبات محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**. الجزائر: دار المطبوعات الجامعية،2001، ص 139.

(2) عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**. القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص268.

أما بشأن الفصل الثاني؛ فعالج واقع السياسة الرياضية في الجزائر (2000-2013)، من خلال مبحثين خصص الأول إلى قطاع الشبيبة و الرياضة في الجزائر من حيث نشأة و تطور وزارة الشباب و الرياضة، و ميزانية الدولة لقطاع الشباب و الرياضة، و مصادر التمويل العمومي في القطاع الرياضي في الجزائر، و كل هذا ضمن ثلاث مطالب. فيما خصص المبحث الثاني إلى برامج السياسة الرياضية في الجزائر (2000-2013) متناولا فيه قطاع الشبيبة و الرياضة لفترة 2000-2005، و لفترة 2005-2010، و لفترة 2010-2013، مع التطرق إلى الافاق المستقبلية لقطاع الشباب و الرياضة، ضمن أربعة مطالب.

وصولا إلى الفصل الثالث الذي كان تطبيقيا؛ تمت فيه دراسة حالة الرياضة المدرسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2013. لذلك خصص المبحث الأول: ماهية الرياضة المدرسية في الجزائر و ضمن أربعة مطالب خصصت لتعريف الرياضية المدرسية و أهميتها، و أهدافها، و القانون المنظم للممارسة الرياضية في الوسط المدرسي، و التشريعات المتعلقة بالرياضة المدرسية من 2000-2013. أما المبحث الثاني يستعرض واقع الرياضة المدرسية في الجزائر من خلال أربعة مطالب تتناول الهيئات التنظيمية لنشاطات الرياضة المدرسية في الجزائر، و تمويل الرياضة المدرسية، الصعوبات التي تعيق النشاط الرياضي المدرسي، و الافاق المستقبلية للرياضة المدرسية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

واجهت البحث جملة من العراقيل تكمن في:

- قلة المراجع (العربية/الأجنبية) التي تتناول موضوع الرياضة المدرسية في الجزائر.

- عدم وجود دراسات سابقة تفصيلية حول السياسة الرياضية في الجزائر.

تتميز السياسة العامة التي يقررها و ينفذها النظام السياسي بالتنوع و الشمول و التغلغل الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع ، وصنع السياسات الحكومية أو العامة لحل مشاكل المجتمع هي عملية سياسية في المقام الأول، وتتميز بالصعوبة و التعقيد و تختلف طبيعة وإجراءات صنع السياسة العامة من دولة إلى أخرى تبعا للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية و غير الحكومية في كل منها، وبمعنى أقرب للوضوح يمكن القول أن السياسة العامة هي نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي ، ومن أهم هذه العناصر : السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية ،السلطة القضائية، الأحزاب السياسية ، جماعات المصالح، الصحافة و الرأي العام، الإمكانات و الموارد المتاحة وطبيعة الظروف العامة للبلد.

إن صنع السياسة العامة ليس عملية سهلة، بل هي على درجة من الصعوبة و التعقيد، فهي عملية حركية بالغة الحساسية و التعقيد، و تشمل على العديد من المتغيرات و المؤثرات و عوامل الضغط التي يؤدي تداخلها و تفاعلها المستمران إلى إنتاج سلسة من ردود الفعل التي تتصرف بدورها إلى كل جوانب العمل داخل النظام السياسي.

يحتوي هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة الرياضية

المبحث الاول: مفهوم السياسة العامة

إن دراسة السياسات العامة هي أحد الاتجاهات الحديثة نسبيا في دراسات النظم السياسية والسياسية المقارنة، تكشف عن النظام السياسي وهو في حالة حركة وتركز على مخرجاته، وأهمية تحليل السياسات العامة من الناحية الاكاديمية هي أنها تساعد على فهم ديناميكية النظام السياسي والقوى المؤثرة فيه وتمكن من دراسة قدرات النظم السياسية وتأثيرها على إشباع حاجات الفئات المستهدفة ومن الناحية العملية، فإن هذه الدراسات تحقق إمكانية الاقتراب من المشاكل اليومية للمواطن وتزيد من الارتباط بالمجتمع ومشاكله.

كان الاهتمام التقليدي بعلم السياسة منصبا على البناء المؤسسي للحكومة والتبرير الفلسفي لوجودها، ومع تطور علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية انتقل التركيز من المؤسسات إلى العمليات والسلوك. [1]

المطلب الاول: تعريف السياسة العامة

إن أدبيات العلوم السياسية مليئة بتعاريف مصطلح السياسة العامة، فكل من أسهم في اعطاء تعريف ما لابد من أنه حاول أن يكون أدق من غيره ممن انتقدوا تعريفاته.

هناك تعريف واسع للسياسة العامة يقول بأنها:" العلاقة بين الوحدة الحكومية و بيئتها". [2]

و تعريف اخر يقول أن السياسة العامة هي " تقرير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل". [3]

---

(1) محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة.** الأردن: دار وائل للنشر و الطباعة، 1999، ص 25.

(2) نجيب وصال العزاوي، **مبادئ السياسة العامة.** عمان: دار اسامة للنشر و التوزيع، 2003، ص 18.

(3) جيمس أندرسون، **صنع السياسة العامة** ، تر: عامر الكبيسي. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2002.

أما إيراشار كنسكي فقد عرفها بأنها :" القرارات الحكومية الأساسية التي تحدد وترسم حياة المواطنين".

وعرفتها الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية: " بأنها مجموعة من الأهداف تصاحبها مجموعة من القرارات أو البرامج الأساسية تحدد كيف تصنع الأهداف وكيف يمكن تنفيذها". [1]

أولا: تعريف السياسة العامة من منظور ممارسة القوة و السلطة

لابد من الاشارة إلى معنى القوة و التي تعبر عن " قدرة الشخص أو مجموعة أو حكومة ما على القيام بعمل يؤثر في شخص أو مجموعة من الأحداث تغير في السلوك المحتمل القيام به إزاء عمل مستقبلي محدد إنطلاقا من مفهوم القوة.[2]

عرف هارولد لازويل السياسة العامة: بأنها من ؟ يحوز على ماذا؟ متى ؟ و كيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد و المكاسب و القيم و المزايا و تقاسم الوظائف و المكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة و النفوذ، و التأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.[3]

ثانيا: تعريف السياسة العامة من منظور أداء النظام

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام بإعتباره:" مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية، و من هذه الزاوية يولي دايفيد استون إهتماما

---

(1) أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية**. بيروت: مكتبة لبنان، 2004، ص112.

(2) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**. الجزائر: دار الهومة، ط5، 2007، ص 39.

(3) محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين الاصالة و المعاصرة**. الاسكندرية: مركز دلتا للطباعة و النشر،2002، ص 123.

بالسياسة العامة أي من وجهة تحليل النظام كنتيجة و محصلة في حياة المجتمع و على هذا يعرفها بأنها: " توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية أمره من خلال القرارات و الأنشطة الالزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات و المخرجات و التغذية العكسية ".[1]

كما يرى أيضا ألموند بأن السياسة العامة :" تمثل محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات (مطالب إضافة الى دعم) و المخرجات (قرارات و سياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الاستخراجية، و التنظيمية، التوزيعية، و الرمزية".[2]

ثالثا: تعريف السياسة العامة من المنظور الحكومي

توصف الحكومة بأنها سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام و تنظيم الأمور داخليا و خارجيا، فضلا عن كونها بنية تنظيمية تشكل أجهزة و مؤسسات تقوم بوضع القواعد القانونية و تنفيذها الى جانب كونها تمثل مركز عملية اتخاذ القرار و رسم السياسات العامة، أي العلبة السوداء كما وصفها إستون التي تحدد كيفية إنسياب العلاقة بين التشريع و التنفيذ و القضاء.

حسب هذه المعطيات يمكن النظر إلى الساسة العامة من خلال كونها ممارسة تمثل عملية إتخاذ القرارات و رسم السياسات داخل الأجهزة الحكومية في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية.[3]

---

(1) كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**. القاهرة: وكالة المطبوعات، 2006، ص 18.

(2) جابريال الموند و بنجهام بويل، **السياسة المقارنة في الاطار النظري**، تر: محمد بشير المغازي. بنغازي: منشورات قان يونين، 1996، ص 272.

(3) كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة**. عمان: دار المجدلاوي للنشر و التوزيع، 2004، ص 127.

التعريف الاجرائي:

السياسة العامة هي برنامج عمل هادف أو سلسلة من القرارات تتخذها الحكومة أو هيئة معينة، تتعلق بمجال معين كالتعليم، الصحة، أو الرياضة.....الخ لأجل معالجة القضايا والمشاكل المجتمعية الآنية و المستقبلية.

المطلب الثاني: عناصر السياسة العامة وخصائصها

بعد التطرق لمختلف مفاهيم السياسة العامة، يجب توضيح عناصرها الأساسية ومجمل خصائصها.

أ / عناصر السياسة العامة:

تتمثل في خمسة عناصر إتفق عليها معظم الباحثين وهي:

1- المطالب السياسية : Political Demands":

تمثل المطالب السياسية حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تتوجه إلى

النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى، وتعمل مختلف المؤسسات والتنظيمات على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب. [1]

(1) " السياسات العامة ومفهوم إدارة الدولة"، متحصل عليه:
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_04.html

2- قرارات السياسة : "Policy Dicisions":

و تشمل ما يصدره صانعي القرارات والموظفين العموميين المخولون بإصدار الإرادات الملكية، و المراسيم و الأوامر، و التوجيهات المحركة للفعل الحكومي، فقرارات السياسة العامة هي غير القرارات الروتينية المعتادة.[1]

3- إعلان محتويات السياسة: " Policy contents advertisement":

وهي تعبيرات رسمية أو عبارات موحية سياسية عامة، وتشمل الأوامر الشفاهية والتعبيرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك وآراء الحكام والقضاة، وحتى خطب المسؤولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والأغراض المطلوب تحقيقها.[2]

4- مخرجات السياسة:"Policy out put":

السياسة العامة في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلمسها المواطنون من الأعمال

الحكومية، ولا تشمل الوعود والنوايا، وقد تكون المخرجات المتحققة عن السياسة العامة بعيدة أو مختلفة كما يتوقع تحققه أو ما تنص عليه السياسة نفسها.

---

(1) نور الدين دخان، " تحليل السياسات التعليمية العامة: نموذج الجزائر"، **أطروحة دكتوراه** في التنظيم السياسي والإداري، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية)، 2007، ص 15.

(2) عبد القوي خيري، **دراسة السياسة العامة** . الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1989، ص 67.

5- آثار السياسة: "Policy Impact"

وتمثل العوائد والنتائج المتحصلة عليها سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة جراء السياسة العامة التي تجسد موقف الحكومة إزاء القضايا أو المشكلات ، فلكل سياسة عامة تم تنفيذها آثار معينة قد تكون إيجابية مصحوبة بمضاعفات و بآثار سلبية تحتاج إلى تبني سياسات عامة جديدة أو ملحقة بسابقتها. [1]

ب /خصائص السياسة العامة

أما فيما يخص خصائص السياسة العامة فإنها توضح غموض ونقص تلك التعاريف، مما يساعد على فهم مدلولاتها ومعالمها الأساسية وتتمثل في:

1- السياسة العامة ذات سلطة شرعية :حيث بمجرد إقرار سياسة عامة معينة من قبل صانعيها، لابد من إصدار قانون بشأنها أو مرسوم.

2- السياسة العامة تشمل البرامج والأفعال التي تقوم بها مؤسسات الحكومة، وتصدر بشأنها قانونا أو قرار يحدد أهدافها بشأن سياسة ما، وبذلك فهي تعبر عن توجهات الحكومة الأيديولوجية والعلمية.

3- السياسة العامة تشمل على الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين، أو الأشياء التي تحدث آنيا[2] .

---

(1) السيد عليوة و عبد الكريم درويش، **دراسات في السياسات العامة وصنع القرار**. القاهرة: دار الوئام للنشر و الطباعة، ب س ن، ص 32.

(2) ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر، **رسالة ماجستير** تخصص السياسة العامة و الحكومات المقارنة، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسة ،قسم العلوم السياسية)2011، ص 14.

4- لسياسة العامة قد تكون إيجابية في صياغتها أو سلبية، فهي قد تأمر بالتصرف باتجاه معين، وقد تنهى قيام بتصرفات غير مرغوبة، أو قد يعد سكوتها أو عدم التزامها بالتصرف إزاء ظواهر معينة بمثابة توجه، فالحكومة قد تتبنى مثلا :سياسة عدم التدخل إزاء ظاهرة معينة أو في ميدان ما (Hand Off) أو رفع اليد (Laissez Fair) .[1]

5- السياسة العامة تحتوي على أسلوب معين من الإجراءات الحكومية التي ينفذها أشخاص رسميون بدلا من قرارات لم تصل إلى مرحلة الإنتهاء من تنفيذها، وبالتالي فهي تمثل ما تقوم الحكومات فعلا بتطبيقه مثل القضاء على مشكلة البطالة، أو الحد من التضخم أو مشكلة السكن أو الصحة... ، وليس ما تنوي الحكومات القيام به.[2]

6-السياسة العامة تمتاز بالشمول وتهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وليس المصالح الخاصة أو الشخصية، لأن المصلحة العامة تقتضي استفادة عدد أكبر من الجمهور المقصود من وراء السياسة المطبقة.

7- السياسة العامة هي توازن بين الفئات والجماعات المصلحية لأنها خلاصة التفاعلات المختلفة داخل البيئة من أحزاب وجماعات مصالح ونقابات، مما يجعلها محلا للصراع والمساومة والتفاوض بغية تحقيق أكبر المكاسب والمنافع لصالح فئة دون أخرى[3] .

8- السياسة العامة تمتاز بالاستمرارية بمعنى أن لا يقوم صانعوا السياسة بإعداد برامج جديدة تماما، وإنما يكتفون بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلا من سياسات وبرامج، وهذا ما نجده مخالفا للسياسات العامة في الجزائر، فكلما جاءت حكومة ألغت سياسات الحكومة التي قبلها، وهذا يؤدي إلى انقطاع السياسة العامة وعدم استمرارها وبالتالي عدم تحقيق مطالب المجتمع، بالإضافة إلى الاستمرارية لابد أن تمتاز

---

(1) جيمس اندرسون، **مرجع سابق** ، تر: عامر الكبيسي، ص 112.

(2) ابتسام قرقاح، **مرجع سابق**، ص 15.

(3) سلوى الشعراوي جمعة، **ادارة شؤون الدولة و المجتمع**. القاهرة: مركز دراسات و استشارات الادارة العامة،2002، ص34.

السياسة العامة بالتجدد من خلال التكيف مع كل المتغيرات الظرفية التي يمكن أن تحدث مثل الكوارث الطبيعية، والحروب... الخ.

9- السياسة العامة تعكس ما يسمى بالجدوى السياسية :أي أنه لابد أن تقيم السياسة العامة قبل المباشرة في تنفيذها، حيث تمثل الجدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة، وذلك بطرح تساؤلات حول النتائج والأهداف المرجوة من قبل تلك السياسات إن توفير كل تلك الخصائص في السياسة العامة يجعلها قريبة من النموذج الرشيد(المثالي)، لكن عند إستقراء هذه الخصائص على أرض الواقع، يلاحظ أن بعض الخصائص مغيبة، كصعوبة التنفيذ بعض السياسات، فتبقى مجرد حبر على ورق .[1]

المطلب الثالث: مستويات السياسة العامة

قدم جيمس أندرسون G.Anderson ثلاث مستويات للسياسة العامة، تبعا لمستوى المشاركة في اتخاذها، وتبعا لنطاقها وطبيعة موضوعها وهي كالآتي[2]:

1- السياسة العامة الكلية "Macro Politics":

هي تلك السياسات التي تحظى باهتمام أكبر من المواطنين، ذلك لأن بعض القضايا تبدأ على المستوى الجزئي ثم تتسع وتتعقد لتصبح من موضوعات المستوى الكلي، فتصبح بذلك قضايا كلية تستقطب الأحزاب

---

(1) نجوى إبراهيم محمود، " **مفهوم السياسات العامة** "، متحصل عليه:
http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=793927&eid=762

(2) جيمس اندرسون، **مرجع سابق**، تر: عامر الكبيسي، ص 120.

السياسية، أعضاء البرلمان، الإدارات الحكومية، وسائل الاتصال وجماعات المصالح ... يعبر كل واحد عن رأيه إزاء القضايا التي تمثل السياسة العامة.

2- السياسة الجزئية"Micro Politics":

تمتاز السياسة الجزئية بالخصوصية والمحدودية، أي قضايا ليست عامة، فهي تشمل إما فرد معين أو شركة أو منطقة صغيرة، المطلوب هو قرار ينتفع به قلة من الأفراد أو المتأثرين مثل: حصول مجموعة من الأفراد على قرض لإقامة بعض المشاريع تعود عليهم بالفائدة، لكن يمكن لهذه السياسات العامة الجزئية أن تتسع وتتحول إلى سياسات عامة كلية، إذ كلما تنوعت برامج الحكومة و ازدادت نشاطاتها في المجتمع، أدت إلى تزايد المنافع التي تحدثها والواجبات التي تفرضها على الأفراد والجماعات والمناطق.[1]

3- السياسة العامة الفرعية"Subsystem Politics":

تسمى أيضا الوحدات الحكومية الفرعية أو السياسات التحالفية، وهي سياسات ذات طابع تنظيمي وظيفي، تركز على القطاعات التخصصية، كالموانئ، الطيران ... الخ. وتتضمن هذه السياسة علاقات فردية وجانبية بين لجان البرلمان وجماعات المصالح أو بين دائرتين، فحول الطيران المدني مثلا :هناك لجنة برلمانية وأخرى فرعية حول التخصصات، وهناك الإتحاد القومي للطيران المدني، إضافة إلى الجماعات المصلحية المعتمدة بالنقل الجو... الخ[2].

---

(1) أحمد مصطفى الحسين، **تحليل السياسات:مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**. دبي: مطابع البيان التجارية، 1994، ص 108.

(2) فتحي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**. عمان: دار المسيرة، 2002، ص 33.

وهذه السياسات تعبر عن الواقع في كيفية حدوث الأشياء وبلورتها، كما تعبر على أن موضوعات السياسة العامة ليست بالضرورة على الدوام تثير جميع أفراد المجتمع، لأن التنوع في الاهتمامات والتخصصات هو المحور الأساسي لوجود السياسات الفرعية، بالإضافة إلى هذه المستويات الثلاثة، ونظرا لتقصينا الواقع العالمي والدولي، وما يجري على صعيد السياسة والعلاقة بين الدول وحلول الأزمات والمشكلات الكبرى هذا يجعلنا أمام طرح مستوى جديد" **لفهمي خليفة الفهداوي** "وهو المستوى العقيم للسياسة العامة، هذا المستوى لا يتوافق مع المستويات الثلاثة التي تم عرضها، لأنها تشمل مستويات داخلية أي (السياسة الداخلية للدولة) في حين هذا المستوى مستوى خارجي أملته المتغيرات الدولية الراهنة، لأن الهيمنة والقيادة اليوم أصبحت بيد الولايات المتحدة الأمريكية، ما زاد القوي قوة والضعيف ضعفا، وهذا يؤكد وجود مستوى عقيم للسياسة العامة، الذي أصبح مرجعيا تستند إليه كل المنظمات الدولية في أغلب سياساتها العامة المتخذة، والتبعية التي يفرضها المستوى العقيم، وبالتالي إن السياسات العامة العالمية، تفقد جدواها وتخرج عن كونها تسعى لإيجاد فرص للتعايش والتعاون لأن قراراتها وسياساتها غير منطقية إزاء الدول(أفغانستان، فلسطين، العراق، ليبيا والسودان).[1]

(1) **نفس المرجع**، ص 34.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة الرياضية

تعد ممارسة الرياضة من اكثر النشاطات الاجتماعية انتشارا و رسوخا في المجتمعات المعاصرة فقد تخللت الالعاب الرياضية معظم جوانب الحياة الاجتماعية و اصبحت احد الظواهر التي لا يخلو منها مجتمع، فالرياضة ليست نشاطا منفصلا عن الواقع الاجتماعي تحقق المتعة للمشاركين فيها فقط، بل هي جزء لا يتجزأ من الواقع و ترتبط بالنسق السياسي و الاقتصادي السائد و تعكس الخطوط العريضة لتوجهات الدولة.

فالممارسة الرياضية اداة اجتماعية و سياسية تستخدم لتحقيق وظائف متعددة في المجتمع، و لهذا فدور الحكومة يتجلى في وضع سياسات و برامج تهدف من خلالها الوصول الى تحقيق مصالح المجتمع و ارضاء افراده، فمن المنظور الوظيفي فان الالعاب الرياضية تعزز القيم الاجتماعية المشتركة، حيث انها بالأساس وسيلة اجتماعية ذات مردود ايجابي بالنسبة الى المجتمع قوامه تحقيق التماسك الاجتماعي و حين تدعم الحكومات النشاطات الرياضية فإنها تفعل ذلك دعما للدور الوظيفي الذي تؤديه تلك النشاطات في حماية وحدة الدولة و تماسكها.

المطلب الاول: العلاقة بين السياسة و الرياضة

تعد الرياضة واحدة من أهم مظاهر الحركة التي يهتم بها الانسان و يشجع عليها المجتمع منذ بدأ الخليقة، و استعملت الرياضة لتحقيق أغراض متعددة لإظهار القوة و الحماية الشخصية كون الحياة كانت تعتمد على القوة البدنية و الاقوياء هم الذين يمثلون المناصب العليا في الجيش و المقربين الى الملك.[1]

---

[1] محمد سليمان الأحمد، **عقود تنظيم المسابقات الرياضية والمسؤولية الناجمة عنها**. عمان: دار وائل للنشر، 2002، ص81.

يعرف المندلاوي و بدري الرياضة بأنها " عبارة عن أنواع مختلفة من النشاطات الرياضية التي تهتم بجميع الأفراد من حيث جنسهم و ميولهم و احتياجاتهم و أعمارهم".[1]

أما السياسة و السلطة فقد عرفها عويس بأنها " القدرة على التحكم في الفعل و التفكير و ميول الافراد"، و هذا يعني ان الرياضة كتنظيم و جهاز إداري أولا يجب أن يخضع لنظام و سلطة و قوة الدولة و لا يمكن تحقيق أغراضها بمعزل عن الأحداث السياسية التي تمر بها الدولة.[2]

إن التطور العلمي و الاجتماعي و الصحي و تطور العادات و التقاليد عوامل أساسية في تطور الرياضة، فالعلاقة بين السياسة و الرياضة لا يمكن الفصل بينهما كونها علاقة تبادلية لبلد ما على المستوى الداخلي و الخارجي:[3]

1- فعلى المستوى الداخلي نجد توازنا في قوة العلاقة بين الرياضة و السياسة أي أن قوة التأثير للرياضة على سياسة الدولة الداخلية يقابلها نفس قوة تأثير السياسة و رجال الحكم على دفع مسيرة الحركة الرياضية إلى الأمام و القيام بإظهار تسهيلات مادية و معنوية لتنفيذ المشاريع الرياضية.

2- أما على المستوى الخارجي(الدولي) فنجد إن الدولة تستخدم الرياضة كوسيلة لتحقيق بعض أهدافها كتحسين العلاقات بين الدول، كما حدث في أوغندا و غانا إذ أعترف السياسيون باستقلالها بعدما عرفوا دور الرياضة الهام في التقدم القومي و الرفاهية العامة للمواطنين.

---

(1) إبراهيم عبد المقصود، حسن الشافعي، **الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية**. الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة و النشر، 2000، ص 26.

(2) سليمان أحمد فكري، **المنظور القانوني عامة و القانون الإداري في الرياضة**. الاسكندرية: دار دنيا للطباعة والنشر، 2007، ص 30.

(3) محمد سليمان الأحمد، **مرجع سابق**، ص 84.

و يقول عويس بأنه: " يوجد إستثناء قوي و عامل هام لتضامن المجتمع و هي الرياضة كأداة ناجحة لكسر الحواجز الإجتماعية الموجودة في المجتمع سواء كانت دينية أو عنصرية و لهذا أصبحت الرياضة من العوامل المهمة المعترف بها للتقدم و الرقي".[1]

عرفها **أمين الخولي** بأنها أحد الأشكال الراقية للظاهرة الحركية لدى الإنسان وهي طور متقدم من الألعاب و بالتالي من اللعب، وهي الأكثر تنظيما و الأرفع مهارة و معناها التحويل و التغيير، لذلك حملت معناها و مضمونها من الناس عندما يحولون مشاغلهم و إهتماماتهم بالعمل إلى التسلية و الترويح من خلال الرياضة.[2]

و يعرفها **كوسلا Kosola**: " بأنها التدريب البدني بهدف تحقيق أفضل نتيجة ممكنة من المنافسة لا من أجل الفرد الرياضي فقط، و إنما من أجل الرياضة في حد ذاتها".[3]

تعريف كوسلا هو الأقرب لتعريف الرياضة بالإضافة إلى أنها ترمي إلى مقاصد وأهداف بعيدة.

ومما سبق يمكن أن نعطي تعريف إجرائي للرياضة بأنها:" ظاهرة اجتماعية مبنية على أساس إهتمام الناس بترقية مستوى أدائه للألعاب الرياضية عن طريق التدريب الشاق المستمر و المنتظم في إطار تنافس الأفراد و الجماعات و ذلك لأغراض متعددة و متنوعة كالاحتراف و اكتساب الشهرة و... الخ".

المطلب الثاني: النشاط الرياضي و الدولة

تعتبر الأنشطة الرياضية أداة رئيسية توظفها الحكومات و الحركات السياسية لتحقيق التكامل الوطني

---

(1) حسن أحمد الشافعي، **الحوكمة في التربية البدنية و الرياضة**. الاسكندرية: دار الوفاء،2009، ص 78.

(2) محمد جمال الدين، **حوكة المؤسسات الرياضية**. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا النشر و الطباعة،2012، ص 49.

(3) محمود عوض و فيصل ياسين ، **نظريات وطرق التربية البدنية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 17.

سواء في مراحله الأولى لعملية بناء الدولة الواحدة او في حالة الأزمات السياسية الكبرى التي تهدد هذا التكامل، كما تستخدم كأداة للتحقيق التكامل الاجتماعي الداخلي حيث تستخدم للتغلب على الولاءات المحلية .

يعرف Parkhose الرياضة " بأنها ادارة موجهة نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية داخل المؤسسة الرياضية باستخدام تحديد الاهداف الذاتية التي تنطوي على اختيار الاستراتيجيات المناسبة و احكام توجيه عمل المؤسسات الرياضية و مراقبة الأداء في محاولة لتحقيق أهداف المنظمة ".[1]

كما تلعب المؤسسات الاجتماعية و المؤسسات التعليمية دورا بارزا في تحقيق الولاء و الانسجام و صهر المجتمع في بوتقة واحدة و تؤدي النشاطات الرياضية دورا في خلق الانسجام الاجتماعي حيث تشكل أداة من أدوات الربط الاجتماعي عن طريق خلق أهداف مشتركة يلتقي حولها عدد كبير جدا من الأفراد مما ينمي روح الولاء المجتمعي فالنوادي المدرسية و الجامعية و الشعبية تعمل على ربط الأفراد مما يعمق الولاء للمدرسة و الجامعة و المدينة و الدولة و يرسخ القيم الاجتماعية و يدعم الوحدة الوطنية.[2]

كما تلعب الاحتفالات الرياضية دورا في إبراز الهوية الوطنية عن طريق استخدام الرموز الوطنية كرفع علم الدولة، و عزف السلام الوطني، كما يقتضي دمج الأفراد في المجتمع و تعميق الولاء الوطني للدولة تقديم الوسائل و الأساليب الكفيلة بتحقيق التنشئة الاجتماعية المنشودة لغرس القيم الاجتماعية السائدة و ترسيخ قواعد السلوك المقبول اجتماعيا لتحقيق الوحدة الداخلية و المحافظة على استقرار الدولة، و تلعب النشاطات الرياضية دورا في غرس القيم الاجتماعية سواء داخل المجتمع ككل او لدى الرياضيين بالتحديد و من ثمة

---

(1) "الدور السياسي للألعاب الرياضية "، متحصل عليه من الموقع:
http// www.alukah.net/librarylo/53035/ ixzzckgm3

(2) محمد الحماحمي، **أسس بناء برامج التربية البدنية والرياضية**. القاهرة: دار الفكر للنشر و الطباعة، 1990، ص85.

تؤدي وظيفة سياسية مهمة كما أكد هاري ادوارد الذي اشار الى ان المؤسسة الرياضية " مؤسسة اجتماعية لها وظائف اساسية تتمثل في نشر و تعزيز القيم المنظمة للسلوك"، كما أثار وولتر شافر أن الالعاب الرياضية تنشئ الرياضي على الثقافة السائدة و نمط السلوك الاجتماعي و بهذه الطريقة تسهم في استقرار و ابقاء و تخليد المجتمع القائم.[1]

كما ترتبط المؤسسة الرياضية بالمؤسسة السياسية فكلاهما يعمل في تجذير و تعزيز القيم السياسية و دعم الثقافة السياسية المؤسساتية، و يظهر الفرق بينهما في قدرة المؤسسة السياسية على فرض القيم الاجتماعية في المجتمع، في حين تركز المؤسسة الرياضية على نشر المثاليات الاجتماعية و الدعوة لتعزيز القيم الاجتماعية؛ كمثال على ذلك ففي المدارس الأمريكية تلعب البرامج الرياضية دورا في تثقيف و توجيه النشء لينصهروا في بوتقة الحياة الامريكية عن طريق التعليم العلني للتوجهات الاجتماعية "الملائمة" و القيم و الاعراف، و أنماط السلوك الاجتماعي مما يخدم التوجهات الاجتماعية و السياسية السائدة في المجتمع.[2]

كما يظهر التداخل بين المؤسسة الرياضية و السلوك السياسي في تأثير الالعاب الرياضية على التوجهات السياسية للاعبين، فأعضاء المؤسسة الرياضية يغلب عليهم الطابع المحافظ في توجهاتهم السياسية مما يجعل المؤسسة الرياضية أداة من أدوات " الانضباط الاجتماعي " عن طريق غرس القيم المحافظة و توجيه سلوك الأفراد لتعميق الولاء للنظام السياسي، و قد أجريت دراسة في نيويورك للتوجهات السياسية لطلاب الجامعة اتضح من خلالها أن الطلاب المنخرطين في النشاطات الرياضية أكثر تقبلا للسلطة السياسية و للقيم السياسية السائدة من غيرهم من الطلاب. و لذلك يلاحظ أنه نادرا ما يشترك الرياضيون في الحركات الاحتجاجية

---

(1) "الرياضة والسياسة اشكالية قائمة فى الوطن العربي" ، متحصل عليه:
http://forum.kooora.com/f.aspx?t=31312758

السياسية على النظام السياسي القائم، و في مصر مثلا يلاحظ أن مختلف النقابات المهنية قد شاركت بشكل أو باخر في بعض عمليات الاحتجاج السياسي، ما عدا النقابات و الاتحادات الرياضية التي إما أنها ظلت بمنأى عن عمليات الاحتجاج السياسي أو كانت مؤيدة للنظام السياسي عموما.[1]

المطلب الثالث: الهيئات الرياضية

يحتاج كل عمل منظم تؤديه جماعة من الناس الى مجال يمكن أن تعبر فيه الجماعة عن نفسها و عن طموحها و هذا ما قد نجده في الهيئات الرياضية.

1) **الهيئات الحكومية:**

و هي الهيئات التي تفوضها الدولة في تسيير الادارة و متابعة انشطة التربية البدنية مثل: وزارة الشباب و الرياضة، المجلس الاعلى للشباب و الرياضة، الهيئة العامة للشباب و الرياضة، مؤسسة الشباب و الرياضة إلى جانب وزارة التعليم التي تقوم بإتاحة الفرص للطلاب لممارسة الانشطة الرياضية بجانب النشاطات الاخرى لتحقيق النمو المتكامل للطلاب بدنيا و عقليا و روحيا و هناك الجامعات بما تقدمه للطلاب من الأنشطة الرياضية أيضا. [2]

2) **الهيئات الدولية:**

و تتمثل الهيئات الدولية في كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة اشخاص طبيعيين أو اعتباريين و لا تستهدف الكسب المادي و يكون الغرض منها تقديم الرعاية للشباب و اتاحة الظروف لتنمية

---

(1) حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**. القاهرة :الدار الثقافية، 2000، ص53.

(2) ابراهيم عبد المقصود و حسن الشافعي، **مرجع سابق**، ص 82.

قدراتهم و ذلك بتوفير الخدمات الرياضية و الاجتماعية و الثقافية و الصحية كل ذلك في اطار السياسة العامة للدولة و هذه الهيئات تتمثل في: اللجان الاولمبية و الوطنية، الاتحادات الرياضية ، الاندية و مراكز الشباب.[1]

3) الهيئة الحكومية العليا المتخصصة:

كنتيجة طبيعية لتشعب و تداخل مجالات التربية الرياضية توجب وضع سياسة مرسومة تشمل الشباب في ناديه و التلميذ في مدرسته و الطالب في الجامعة مما يوجب تعاون جميع المسؤولين في هذه الأجهزة في وضع و تنفيذ هذه السياسة على أساس الترابط و التعاون و وحدة الهدف.

هذه الهيئة قد تكون وزارة الشباب و الرياضة و قد تكون هيئة أو مجلس أعلى أو غير ذلك، و لضمان تنفيذ السياسة التي ترسمها الهيئة الحكومية العليا وفق ما تسير عليه دراستها و ابحاثها و عدم ضياع جهودها وسط تنازع السلطات و تضارب الاختصاصات، يجب أن تكون قرارات الهيئة في كل ما يتعلق بشؤون الرياضة و الشباب لجميع القطاعات ملزمة وواجبة التنفيذ و بها تكون كافة الاجهزة الرياضية ملزمة بالسير ضمن السياسة العامة الموحدة؛ و من أهم مسؤوليات الهيئة الحكومية إداريا و تنظيميا حصر الأجهزة المعنية بالشباب و الرياضة و تحديد اختصاصاتها و طريقة تمويلها ووضع حدود مقننة لعلاقة هذه الاجهزة ببعضها البعض و علاقتها بالهيئة الحكومية المختصة.[2]

---

(1) **نفس المرجع**، ص83.

(2) عصام الدين محمد بدوي، **التطور العلمي لمفهوم الرياضة**. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 1992، ص 54

أما الاندية الرياضية و اتحاديات الالعاب و اللجنة الاولمبية الاهلية للدولة فهي الاجهزة الرياضية الاساسية في القطاع المحلي للرياضة و هي بمثابة عناصر مكملة لبعضها البعض و مرتبطة كل منها بالاخرى. [1]

(1) **نفس المرجع**، ص 54.

خلاصة الفصل:

لقد أدركت الحكومات على تباين أنظمتها السياسية واتجاهاتها الفكرية أنها بحاجة إلى دعم ومساندة شعوبها لما تتخذه من قرارات، وما تقوم به من أعمال متنوعة في جميع الظروف والأوقات، وحتى يتحقق لها ذلك، فأنها أخذت تسعى جاهدة إلى حل مشاكلهم والاستجابة لمطالبهم المتنوعة من خلال مجموعة من الخطط والبرامج (يطلق عليها السياسات العامة) الهادفة إلى تحقيق جملة من المنافع وتخفيف المعاناة عن الغالبية منهم.

إن ما يميز السياسات العامة هو شمولية نتائجها لشرائح واسعة من المجتمع إن لم يكن المجتمع كله، مما يحتم الاهتمام بصياغتها أو رسمها بشكل يؤدي إلى زيادة فرص نجاحها وتحقيق المنافع المتوقعة عند تنفيذها، وتقليل احتمالات فشلها الى أقل نسبة ممكنة، فالسياسات العامة التي تصاغ بشكل دقيق بالاعتماد على معلومات و معطيات صادقة و صحيحة.

شهد قطاع الرياضة بالجزائر، ومنذ الاستقلال، عدة محاولات للنهوض به عبر العديد من القوانين والنصوص ومحاولات وتجارب لم يكتب للعديد منها النجاح، لأنه كانت تمليها ظروف وأهواء من مروا، من مسيرين، على هذا القطاع الحيوي.

و جاء الانشغال الكبير والوحيد لمعظم من تعاقبوا على هذا القطاع على رياضة واحدة دون سواها، وهي كرة القدم، ولا يهم هنا الفرق بين رياضة محترفة تخص المستوى العالي والجماهيرية التي تنعكس ممارستها على كل القطاعات وكل الفئات، إذ كانت السياسة هي المتحكمة في الدعم والتمويل.

قسم هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الاول: قطاع الشبيبة و الرياضة في الجزائر.

أما المبحث الثاني بعنوان برامج السياسة الرياضية في الجزائر(2000-2013).

المبحث الاول: قطاع الشباب و الرياضة في الجزائر

أصبحت الرياضة تمثل قوة دفع لاقتصاديات الدول وتحوّلت إلى صناعة تقوم على أسس علمية متخصصة، وكأداة فعالة للاستقرار وحماية النشء من الانحرافات، لذا وجب اليوم على الدولة تحديد مرتكزات عامة يبنى عليها مستقبل الرياضة التي تتمثل في صياغة الهدف العام للرياضة وإعادة هيكلة التنظيم الرياضي وتحديث وتطوير القوانين الرياضية بما يتناسب مع المرحلة المقبلة.

المطلب الاول: نشأة و تطور وزارة الشباب و الرياضة

إهتم المشرع الجزائري بالمجال الرياضي ككل المجالات الأخرى في البلاد و ذلك منذ التسعينات إلى يومنا هذا خاصة في الآونة الأخيرة و ذلك بسن قوانين من أجل تطوير الرياضة في البلاد من أجل تحقيق أهدافها السياسية ، و منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات كانت تصدر نصوص قانونية لكنها قليلة جدا و ذلك وفق السياسة التي كانت تنتهجها الحكومة.

أول ما قامت به هذه الأخيرة هو تأسيس وزارة بإكمالها للشباب و الرياضة هي وزارة الشباب و الرياضة و التي تقوم بدورها بإصدار قوانين تنظيمية كالمراسيم التنفيذية التي يصدرها الوزير و تعليمات و مقررات و مذكرات ، أو باقتراح مشاريع قوانين ليتم المصادقة عليها من طرف البرلمان فيما بعد مثل قانون الجمعيات 31/90 ، و كذلك بالإضافة إلى الوزارة أحدثت مديريات للشباب و الرياضة في كل ولاية من أجل الاهتمام أكثر بالمجال الرياضي لكل واحدة، خاصة فيما يخص المنشآت الرياضية، و إحداث مناصب الشغل للمواطنين و تمويل الحركة الجمعوية ... الخ[1]

(1) محمد العيد بوشامة، **التشريع الرياضي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 23.

تم إنشاء وزارة الشباب و الرياضة بموجب المرسوم الحكومي رقم 1-62 في 1963 [1]، تم ضم الجانب السياحي إلى الشباب و الرياضة بعدما اتضحت أهميته و ذلك بصدور المرسوم رقم 73-63 شهر مارس 1963، لكن في سبتمبر 1963 تم تكليف وزارة التوجيه الوطني بإدارة قطاع الشباب و الرياضة من خلال إنشاء كتابة دولة للشبيبة و وضع تنظيم جديد للوزارة و كل ماله صلة بالشبيبة و الرياضة غير أنه في 1998 و نتيجة تطور النشاطات و الظروف تطلب إعادة تنظيم جديد من حيث عدد الهياكل و المصالح و حتى تسميتها.[2]

تقترح وزارة الشباب و الرياضة عناصر السياسة الوطنية في مجال الشباب و الرياضة و تتولى تطبيقها وفقا للقوانين و النصوص المعمول بها في مجال الشباب، تعمل وزارة الشباب والرياضة على ترقية و تطوير و تنظيم الحركة الرياضية ، تطوير الوظيفة الاجتماعية التربوية لهياكل الشباب، تطوير الاعلام و الاتصال و الاصغاء، وكذا فضاءات التعبير في أوساط الشباب و ترقية حركية الشباب و تربيتهم على المواطنة، كما تنظم و تنسق و تطور وتراقب المؤسسات ونشاطاتها وبرامجها التنشيطية الاجتماعية التربوية و الترفيهية للشباب.[3]

تضع وزارة الشباب و الرياضة الأليات الضرورية من أجل تنسيق أنجع ما بين القطاعات المعنية من اجل تكفل شامل و منسجم بالشباب، كما تعمل في هذا الاطار على إعداد البرامج الهادفة للإدماج الاجتماعي للشباب و للوقاية من الآفات الاجتماعية في أوساطهم و للوقاية من تهميشهم في مجال الرياضة، تعمل وزارة الشباب و الرياضة على توجيه و مراقبة الحركة الرياضية وهياكلها، وكذا المؤسسات النشاطات في مجال التربية البدنية و الرياضة تعمل على ترقية و تعميم التربية البدنية و الرياضة

(1) المرسوم رقم 1-62 في 1963،المتعلق بإنشاء وزارة الشباب و الرياضة.

(2) محمد العيد بوشامة ، **مرجع سابق**، ص 24.

(3) محمود عوض و فيصل ياسين ، **مرجع سابق**، ص 22.

بالتنسيق مع القطاعات المعنية لا سيما في الاوساط التربوية و التكوين وفي اوساط اعادة التربية و الوقاية.

تعمل وزارة الشباب و الرياضة على تحديد استراتيجية لتطوير و التكفل برياضة النخبة والمستوى العالي والفرق الوطنية، ولتطوير اليات انتقاء المواهب الرياضية و توجيهها و تكوينها و تعمل على ترقية الرياضة للجميع و الممارسة الرياضية النسوية كما تحدد التدابير الهادفة لتطوير الاخلاق و الروح الرياضية ولمكافحة العنف داخل المنشئات الرياضية، تعمل على ترقية الاحترافية الرياضية وتضع و تطوير المراقبة الطبية – الرياضية – ووسائل المكافحة ضد تعاطي المنشطات. [1]

في مجال التجهيزات والمنشآت الرياضية، تقترح وزارة الشباب و الرياضة مخططات التنمية و تسهر على الربط بين مجالي الاعداد و الانجاز للمشاريع كما تضع شبكة المنشآت و التجهيزات الرياضية والشبابية وتعمل على ضبطها وتصديقها.[2]

أما في مجال التعاون و العلاقات الدولية، تعمل وزارة الشباب و الرياضة في تحديد استراتيجية وطنية في مجال العلاقات مع الهيئات الدولية للشباب و الرياضة

أما فيما يخص صلاحيات وزير الشباب و الرياضة فهي محددة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-410.[3]

(1) الموقع الرسمي لوزارة الشباب و الرياضة" ، متحصل عليه:
http://www.mjs.dz/ar/ministre/biographie.html.

(2) ناصر دادي عدوان، **مراقبة التسيير في قطاعات الدولة.** الجزائر: دار المحمدية العامة، 2000، ص 62.

(3) المرسوم التنفيذي رقم 05-410 المؤرخ في 16 رمضان عام 1426 الموافق 19 أكتوبر 2005، المتعلق بتحديد صلاحيات وزير الشباب و الرياضة، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 2005.

المطلب الثاني: ميزانية الدولة لقطاع الشباب و الرياضة

تم في قطاع الشباب والرياضة مضاعفة الميزانية المخصصة للقطاع وتضاعف معها عدد المنشآت الرياضية المنجزة مقارنة بما كان متوفرا مطلع سنة 2000 حيث انتقل فيها العدد من 1520 منشأة مسجلة في 1999 إلى قرابة 7 ألاف منشأة في 2010.

جدول رقم01: الغلاف المالي لقطاع الشباب و الرياضة ضمن برنامج تنمية الموارد البشرية لمخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

التربية الوطنية	27 مليار دج
التعليم العالي	18.9 مليار دج
الصحة و السكان	14.7 مليار دج
البحث العلمي	12.83 دج
الشباب و الرياضة	4 مليار دج
الثقافة و الاتصال	2.3 مليار دج

المصدر:

Plan de relance économique les composantes du programme.2001.P9

فمن خلال معطيات الجدول فان الغلاف المالي للبرنامج 90.3 مليار دج و خصص منها 4 مليار دج لقطاع الشباب و الرياضة اي بنسبة 4.43% من تكلفة البرنامج و تميزت مرحلة (1996-2004) بتراجع في ميزانية القطاع بحيث بلغت 0.7% من ميزانية الدولة.

- **إعانات الدولة للاتحاديات الرياضية:**

طبقا للقرار الوزاري المؤرخ في 2006/12/10 [*] ينص على أنه كل منح للإعانات من الدولة و الجماعات المحلية أو كل هيئة عمومية تخضع لإبرام عقد الأهداف بين الاتحادية و الهيئة المانحة للإعانة [1].

عقد الأهداف: لابد أن يتضمن تحت طائلة البطلان على ما يلي:

- مبلغ الإعانة.
- جدول توزيع الإعانة حسب العناوين.
- كيفيات دفع الإعانة و فتراتها.
- التوطين المصرفي للإعانة الممنوحة
- برنامج النشاطات و الاداء و الأهداف المرجو تحقيقها.
- الأمر بصرف النفقات بعنوان الاتحادية المستفيدة.
- كيفيات المراقبة.
- الوثائق الإدارية و المالية الواجب تقديمها من طرف الاتحادية.
- واجب التصريح بمجموع ايرادات الاتحادية.
- التدابير التحفظية في حالة عدم احترام بنود عقد الأهداف.
- شروط تعديل عقد الأهداف و فسخه .

فيما يخص التسيير لا يمكن أن يفوق 10% من المبلغ الإجمالي للإعانة إلا بموافقة الوزير

---

[*] القرار الوزاري المؤرخ في 2006/12/10 يحدد شروط و كيفيات منح الإعانات للاتحادية الرياضية الوطنية و مراقبتها.

[1] نور الدين بلخوجة ، "الادارة الرياضية" ، **رسالة ماجستير**، (جامعة الجزائر، معهد التربية البدنية و الرياضية) ،2010، ص 42.

المكلف بالرياضة (موافقة صريحة).

• فيما يخص تكوين المواهب الرياضية الشابة لا يمكن أن تفوق نسبة 20% من الإعانة الإجمالية.

• تقدم الاتحادية للوزارة مجموع أرقام حسابات التوطين المصرفي التي تحوزها، و يجب عليها إجراء التوطين المصرفي للإعانة الممنوحة في حساب واحد ووحيد و لا يتم استبداله بأي حال من الأحوال دون الموافقة القبلية من الهيئة المانحة للإعانة و لكن بعد قفل الحساب الأصلي.[1]

كيفية منح الإعانات:

– يبرم عقد الأهداف في بداية الموسم الرياضي أو السنة المالية حسب خصوصية كل اتحادية رياضية وطنية ثم بعد ان تدفع إعانة الدولة أو الجماعات المحلية أو كل هيئة عمومية أخرى لفائدة الاتحادية بعد افتتاح السنة المالية وتبليغ الاعتمادات المتعلقة بها, يمكن أن تصبح الإعانة كلية أو بأقساط وفقا لبنود عقد الأهداف.

– يجب أن تكون كل إعانة تكميلية خلال السنة موضوع ملحق يبرم بنفس اشكال عقد الاهداف و كذلك كل تغيير.

شروط المراقبة و كيفياتها:

تتم مراقبة الإعلانات الممنوحة من طرف المصالح المختصة لوزارة الشباب و الرياضة (المصالح المكلفة بمهام المراقبة و التفتيش).

– تتولى هذه المصالح مراقبة استعمال الإعلانات الممنوحة للاتحادية التي يتعين عليها أن تقدم كل ثلاثة (03) أشهر للمصالح المختصة لوزارة الشباب و الرياضة التي منحت لها الإعانة جدولا مفصلا عن استهلاك الإعانة و كذا كل الوثائق التي تثبت ذلك و المتعلقة بالنفقات التي قامت بها.

(1) **نفس المرجع**، ص 44.

- كما يمكن للمصالح المختصة لوزارة الشباب و الرياضة أن تطلب في كل وقت من الاتحادية المستفيدة تقديم الوثائق للمراقبة و قد تكون المراقبة قبلية قبل منح الإعانة تنصب على دراسة ملف طلب الإعانة على أساس العناصر التالية[1]:

- تقييم استعمال الإعانات السابقة.

- دراسة الوضعية المالية للاتحادية حسب الإيرادات و النفقات.

- تحديد مبلغ الإعانة الممنوحة على أساس تقييم الميزانية التقديرية بالنسبة لأعباء.

المطلب الثالث: مصادر التمويل العمومي في القطاع الرياضي في الجزائر

منذ سنة 1962 الى غاية 1989 كان تمويل الانشطة الرياضية مدعم من طرف ميزانية الدولة، فتمويل رياضة الاداء كان في اطار انعاش سياسة الاصلاح سنة 1977 بـ 11 قسم وزاري (مؤسسات عمومية)، اذ يعكس ارادة الدولة في دفع ديناميكية جديدة للرياضة، لكن من خلال تتبع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تم اعادة تكوين المؤسسات العمومية سنة 1988 و برز اختفاء 141 وحدة رياضية لـ 47 ادارة رياضية عمومية فتقرر وضع الصندوق الوطني و الولائي لترقية مبادرات الشباب و تدعيم المنشآت الرياضية و ذلك من خلال الاعلان عن قانون 29-03 لـ 14-02-1989 المتعلق بالتنظيمات و تطوير النظام الوطني للثقافة البدنية و الرياضية.[2]

و منذ 1990 اصبح تمويل الانشطة الرياضية يؤمن بـ 90 % من ميزانية الدولة بالإضافة الى الموارد الشبه عمومية بهدف تعزيز دور الدولة في برنامج الشباب و الرياضة و تدعيما للمنظمات

---

(1) عبد الغني نعمان،" وظائف الادارة الرياضية "، **مجلة المنتدى العلمي**، العدد 11، مارس 2008، ص 116.

(2) خيرة شنتوف، " تقييم التمويل العمومي للرياضة في الجزائر- دراسة حالة: فريق وداد امال تلمسان "، **رسالة ماجستير**، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير)، 2011، ص 117.

الرياضية لتحسين مردودية النتائج الرياضية.[1]

1- الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب و تدعيم الممارسات الرياضية:

أنشئ هذا الصندوق طبقا المرسوم التنفيذي رقم 236/89 [2] ، مكلف بمهمة جمع الموارد المالية لإكمال و تعزيز عمل الدولة في برنامج الشباب و الرياضة.

إيرادات الصندوق قانونيا مكونة من حصة مساهمات المداخيل المرتبطة بالمادة 78 من القانون رقم 10/04 لـ 14-08-2004:

- حصة الأرباح المحققة من حقوق المشاركة، الالتزام اين تتم تسجيلات المنافسات الرياضية العالمية للسيارات، الدراجات النارية او الهوائية على المستوى الوطني بداية من الجزائر او وصولا اليها.
- حصة حقوق البث التلفزيوني في الخارج لمنافسات وطنية و عالمية تقام بالجزائر.
- حصة المنتوج لكل اتفاقية لسبونسرينغ ماركة أو علامة معدات رياضية.
- حصة المنتوج لكل عمليات لسبونسرينغ بالتركيز على نتيجة الدعم الاشهاري و الترويجي لخاصية رياضية.
- حصة المنتوج من البيع إلى المؤسسات أو المنظمات المعبئة لنقل المشهد الرياضي أو إعادة بثه أو لكل عملية حقوق البث التلفزيوني للمنافسات الوطنية و العالمية بالجزائر. [3]

---

(1) **نفس المرجع**، ص 118.

(2) المرسوم التنفيذي رقم 89-236 المؤرخ في 19-12-1989 المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب و تدعيم الممارسات الرياضية، الجريدة الرسمية، العدد47، الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 1989.

(3) المادة 78 من قانون 04-10، المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بالتربية البدنية و الرياضية.

الجدول رقم 02: يوضح المساعدات الموزعة من طرف الصندوق الوطني (FNPIJPS) من سنة 2000 الى 2007.

المجال	المبلغ(دج)
قطاع الرياضة	865452791.72 دج
قطاع الشباب	222716709.81 دج
قطاع التكوين	44862000.00 دج
السبونسورينغ	1346201.20 دج
القروض	119139289.00 دج
مصادر اخرى	127145309.26 دج
المجموع	**1380662309.9 دج**

المصدر: Cellule de réflexion, financement du sport. P 114

2- الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب و تدعيم الممارسات الرياضية:

أنشئ بموجب قانون 03/89 الموافق لـ 14-02-1989 [1]، مبدئيا تحدد مساهمة الصندوق بـ 7% بما في ذلك مساهمة البلديات و الولايات إذ خفضت الى 4% و3% المتبقية توزيع مباشر من ميزانياتها وفقا لترتيبات قانون المالية التكميلي لسنة 2001 [2]، هذه المساهمة المتقطعة من الميزانية من خلال ترتيبات الأمر 95-05 الموافق لـ 25-02-2005 في إطار توجيه و تنظيم و تطوير النظام الوطني

(1) قانون 03/89 الموافق لـ 14-02-1989المتعلق بتنظيم و تطوير النظام الوطني للثقافة البدنية و الرياضية.

(2) تعليمة وزارية مشتركة رقم 002 المؤرخة في 23 اكتوبر 2001 تتعلق بكيفيات تطبيق احكام المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

للثقافة البدنية و الرياضية تسير من خلال المرسوم التنفيذي رقم 96 الموافق لـ 06-04-1996 و الذي يحدد طبيعة و رصيد المساهمة للولاية و البلدية لتدعيم الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب و تدعيم الممارسات الرياضية بموجب هذا النص القانون فهي تقوم بـ :[1]

- تقديم الدعم للجمعيات الرياضية و الشبابية.
- الاشتراك في تمويل التظاهرات الرياضية و الحرص على تمويل المشاريع.
- إعتبارها كمؤسسة عمومية تنظم في شكل ميزانية ملحقة للولاية توضع تحت تصرف الوالي بصفته أمر بالصرف و اداري من طرف مجلس التسيير.
- صناديق موزعة على 48 ولاية و ذلك ما يسمح بوضع جزء معتبر لأنشطة الشباب و الرياضة على المستوى المحلي.

إن متوسط الايرادات الاجمالية السنوية للصندوق قدر بـ 238 مليار سنتيم و ذلك قبل تخفيض الرسوم إلى 4 % و 3 % المتبقية للبلدية و لفترة 1995-1999 معدل التطور السنوي قدر بـ 19.42 % و 5.98 % لفترة 2000- 2006 و هذا الانخفاض يعود أساسا لإنخفاض معدل مساهمة البلديات و بهدف توضيح توجهات توزيع الموارد الاجمالية للصندوق نشير إلى نشاط سنة 2006 بمبلغ 2743919777.9 دج يتوزع كالآتي:[2]

- 600621436.92 دج مخصصة لقطاع الشباب بنسبة 21.9 % من المبلغ الاجمالي.
- 977246644.61 دج مخصصة لقطاع الرياضة بنسبة 35.65 %.

(1) عبد الغني نعمان، " الرياضة و الاقتصاد "، **مجلة المنتدى العلمي**، العدد 16، ماي 2008، ص 75.

(2) Cellule de réflexion, op.cit ,P 115

- 325428885.66 دج تخصص للمعدات و اللوازم الرياضية و الشبانية بنسبة 11.86 %.
- 310608083.02 دج تخصص لصيانة و ترميم المنشآت الرياضية بنسبة 11.32 %.
- و يخصص توزيع مبلغ 717422485 دج من طرف الصندوق للجمعيات الرياضية على

النحو التالي:

الجدول رقم 03: المبالغ الموزعة من الصندوق الولائي للجمعيات الرياضية.

المستفيد	المبلغ	النسبة
الاندية الرياضية الهاوية	612459706 دج	% 85.37
الجمعيات الرياضية البلدية	76013100 دج	% 10.61
الجمعيات الجوارية للاحياء	7891120 دج	% 1.40
الرياضة الجامعية	4450000 دج	% 1.10
الجمعيات الرياضية و العمل	3557200 دج	% 0.50
جمعيات ترقية رياضة النسوة	1720000 دج	% 0.14
الجمعيات الرياضية المدرسية	1000000 دج	% 0.06
الجمعيات الاخرى	255000 دج	% 0.03

المصدر: FINANCEMENT DU SPORT OP-CIT.P 117

الشكل رقم 01: نسب التمويل من طرف الصندوق الولائي للجمعيات الرياضية

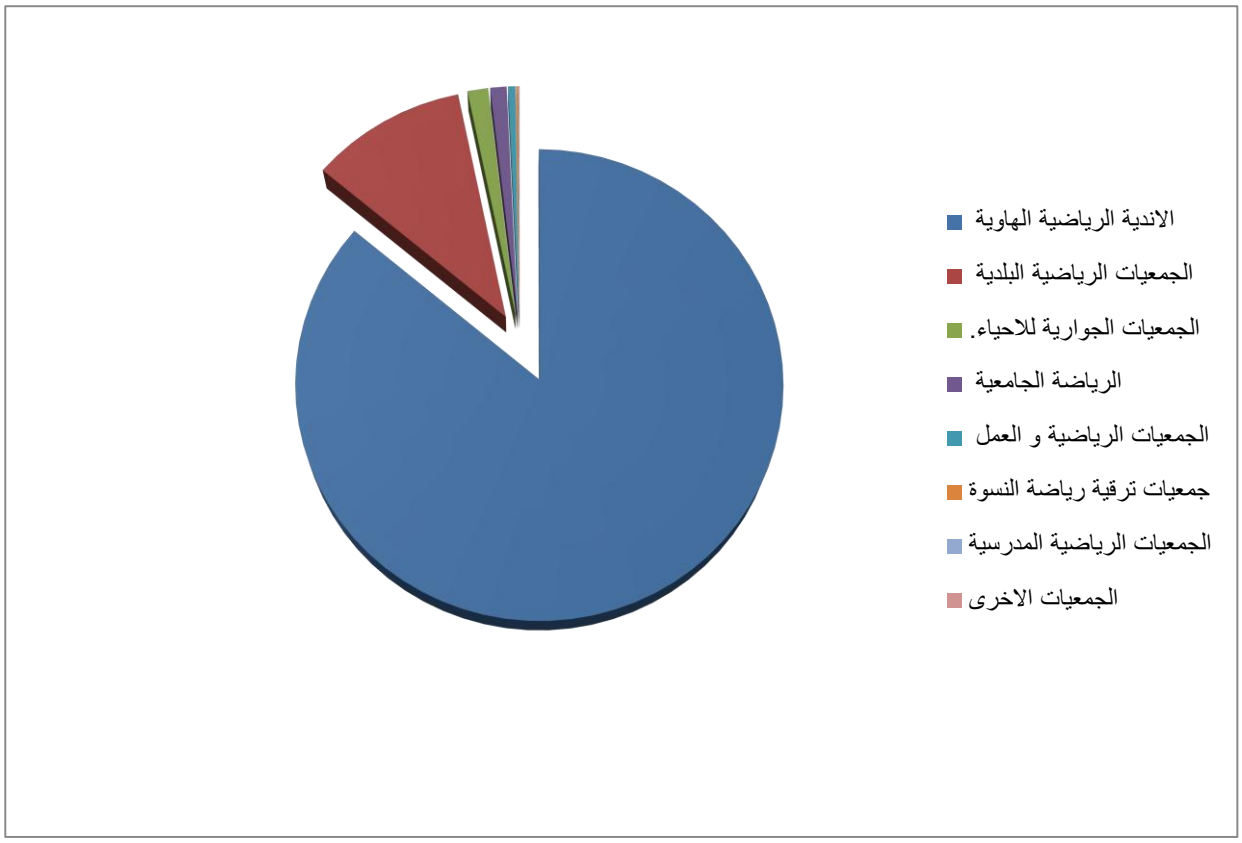

المصدر: FINANCEMENT DU SPORT OP-CIT.P 117

من خلال النسب الموزعة نلاحظ أن الأندية الرياضية الهاوية تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق للصندوق الولائي بنسبة 85.37 %، ثم تليها الأندية الرياضية البلدية بنسبة 10.06 %، و يسهم الصندوق أيضا في تمويل الرياضة المدرسية لكن بنسبة اقل بـ 0.06 % مقارنة بنسبة الأندية الهاوية.

3- الرهان الرياضي الجزائري:(PSA) [1]

يسير وفقا للأمر رقم 66-314 الموافق لـ 17-05-1983 و المرسوم التنفيذي رقم 83-320 الموافق لـ 07-04-1987 إن ضبط هذه القوانين له أهمية أساسية في زيادة الايرادات المحصلة إذ يستوجب إصلاح هذه القوانين لتطوير تنظيمها الإداري و المالي و توسيع مجالها.

الجدول رقم (04): الحصة المدفوعة من (PSA) خلال 2000-2007

السنوات	2001-2000	2002-2001	2003-2002	2003-2004	2005-2004	2006-2005	2007-2006
المبالغ	207030384.9	194529155.2	91243375.5	39000000	105317311	248106013.2	89182179.9

المصدر: **FINANCEMENT DU SPORT OP-CIT.P 117**

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك نقصا في تحصيل الأموال من 2003 إلى 2004، و من 2006 إلى 2007 و عدم تنظيم التحويلات و التراجع المحصل لسنة 2007 كنتيجة لوضعية (PSA).

(1) عبد الغني نعمان،" الرياضة و الاقتصاد "، **مرجع سابق**، ص 80.

المبحث الثاني: برامج السياسة الرياضية في الجزائر(2000-2013)

تنبع الاهمية الكبرى التي تحظى بها الرياضة في السياسة العامة للدولة من الدور الكبير الذي تلعبه النشاطات الرياضية و البدنية على اختلاف اختصاصاتها في ضمان توازن الفرد وصحته وحتى أداءه داخل المجتمع. و على هذا الاساس تعمل الدولة على التخطيط الدائم لبرامج تدعيم و تطوير الرياضة سعيا منها للوصول الى مصاف الدول الكبرى.

المطلب الاول: قطاع الشباب و الرياضة لفترة 2000-2005

شهد قطاع الشباب و الرياضة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2005 العديد من القرارات و النصوص القانونية الصادرة عن الهيئات المسؤولة سواء في جانب التسيير و التنظيم أو الجانب الهيكلي و المالي.

1- أهم القرارات و المراسيم و القوانين الصادرة:

- القرار الوزاري المؤرخ في 2002/07/11 يحدد الاختصاص الجغرافي لرابطات الرياضية الجهوية لكرة القدم، هذا القرار الوزاري جاء لينضم نشاط الرابطات الرياضية لكرة القدم و هذا على المستوى الجهوي بتحديد الاختصاص الجغرافي لكل واحدة منها. [1]
- المرسوم التنفيذي رقم05-405 المؤرخ في 2005/10/10 يحدد كيفيات تنظيم الاتحاديات الرياضية الوطنية و سيرها وكذا شروط الاعتراف لها بالمنفعة العمومية و الصالح العام.

القرار الوزاري المؤرخ في 2005/11/06 يحدد قائمة الاتحاديات الرياضية الوطنية المعترف لها بالمنفعة العمومية و الصالح العام. و مثال هذه الاتحاديات: الاتحادية الوطنية للرياضة المدرسية....إلخ

(1) محمد العيد بوشامة، **مرجع سابق**، ص ص 57، 58.

- المرسوم التنفيذي رقم 05-492 مؤرخ في 22 ديسمبر 2005 يتضمن تعديل القانون الأساسي للدواوين المركبات المتعددة الرياضات. فيما يخص النشاطات المقامة داخلها و طبيعة تسييرها و تحديد ميزانياتها...إلخ.
- مرسوم تنفيذي رقم 05 .501 المؤرخ في 29 ديسمبر 2005 يحدد القانون الأساسي لمستخدمي التحكيم و لجان التحكيم.
- المرسوم التنفيذي رقم 05 .502 المؤرخ في 29 ديسمبر 2005 يحدد القانون الأساسي للمسيرين الرياضيين المتطوعين المنتخبين.[1]

2- الاعتمادات المخصصة للقطاع من ميزانية التسيير:

حددت الاعتمادات المخصصة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 2000 بـ 5.23 مليار دج في حين بلغت اعانات التسيير 0.10 مليار دج و في سنة 2001 قدرت بـ 5.83 مليار دج و بلغت اعانات التسيير 0.81 مليار دج، اما خلال سنة 2003 بلغت الاعتمادات 7.78 مليار دج من مجموع ميزانية تسيير بلغت 1097 مليار دج اي بنسبة 0.7 % من الميزانية، و سجلت انخفاضا لسنة 2004 اذ بلغت 7.5 مليار دج بنسبة 0.63 % من مجموع الميزانية. [2]

3-ميزانية التجهيز لقطاع الشباب و الرياضة:

ميزانية التجهيز للقطاع تتكون ابواب نفقاتها من القطاعات الفرعية التالية:

التعليم العالي، الشبيبة و الرياضة و بنايات الادارة المركزية ، و القطاع الفرعي للتربية.

---

(1) خيرة شنتوف، **مرجع سابق**، ص 119 .

(2) مراسيم توزيع الاعتمادات من ميزانية التسيير لوزارة الشباب و الرياضة من 2000-2009.

و لسنة 2000 كانت البرامج المقترحة ضمن البرنامج العادي برامج غير ممركزة بقيمة 64 مليون دج و برنامج مركزي بـ 4 مليون دج و فيما يخص رخص البرامج لسنة 2002 لبرنامج الانتعاش الاقتصادي فقد بلغت 200 مليون دج و اعتمادات الدفع 230 مليون دج، أما خلال سنة 2003 بلغت رخص البرامج و اعتمادات الدفع 40 مليون دج.[1]

الجدول رقم 05: البرامج المقترحة لسنة 2000 الوحدة (مليون دج)

البرنامج	رخصة البرنامج
تجديد مركب محمد بوضياف و ملحق ديوان المركب الاولمبي	4
انجاز 09 مركبات رياضية جوارية	37
تجهيز 24 مركب رياضي جواري، و بيوت الشباب	11.2
اعمال اخرى، الانتهاء من قاعتين متعددة الرياضات، تهيئة ملعبين، اعادة تأهيل بنى تحتية للشبيبة و الرياضة	15.8

المصدر: مشروع ميزانية الدولة لقطاع الشباب و الرياضة لسنة 2000 المديرية العامة للميزانية.

بخصوص التنفيذ العملي لبرنامج الدعم الاقتصادي فقد تمحور حول انهاء المشاريع المعطلة مع تاريخ 31-12-1999 و الانجازات الجديدة، و تبين الحصيلة ان القطاع قد تسلم 839 مشروع من بين 1216 مشروع من ضمنها 501 مشروع خاص بقطاع الرياضة و مع نهاية 2004 كانت عدد المشاريع المتبقية 705 مشروع و هذا الخلل يعود لأسباب منها الصعوبات الخاصة بتوفر اراضي ملائمة داخل النسيج الحضري و نقص المختصين في إعداد و متابعة و تقييم المشاريع و نقص المؤسسات

(1) مشروع ميزانية الدولة لقطاع الشباب و الرياضة لسنة 2000، المديرية العامة للميزانية.

المتخصصة.

المطلب الثاني: قطاع الشباب و الرياضة لفترة 2005-2010

شهد قطاع الشباب و الرياضة أيضا في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2005 العديد النصوص القانونية المنظمة لنشاطات التابعة للقطاع.

4-أهم القرارات و المراسيم و القوانين الصادرة:[1]

- المرسوم التنفيذي رقم 264/06 المؤرخ في 2006/08/08 يضبط الأحكام المطبقة على النوادي الرياضية المحترفة و يحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية:

جاء هذا المرسوم ليحدد القوانين الاساسية لنشاط الشركات الرياضية و كذا عملية التمويل للنوادي الرياضية المحترفة و هذ حسب الاحكام المقررة في المرسوم رقم 06-264.

- مرسوم تنفيذي رقم 06-297 المؤرخ في 06/09/02 يحدد القانون الاساسي للمدربين.

تضمن هذا المرسوم القانون الاساسي الخاص بالمدربين فيما يخص كيفية التكوين و مدته و المسؤوليات المحددة للمدربين.

- إنشاء ديوان مؤسسات الشباب وهي: مؤسسة شبانية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07/01.[2]
- المرسوم التنفيذي رقم 405.05 المؤرخ في 17 أكتوبر 2008 :[3]

---

(1) محمد العيد بوشامة، مرجع سابق، ص 52 .

(2) المرسوم التنفيذي رقم 07/01 المؤرخ في06 يناير سنة 2007 والمتضمن تحويل مراكز إعلام الشبيبة الى دواوين مؤسسات الشباب، الجريدة الرسمية رقم 42، الصادرة بتاريخ 09 يناير 2007، ص 21.

(3) المرسوم التنفيذي رقم 405.05 المؤرخ في 17 أكتوبر 2008 المتعلق بتحديد كيفيات تنظيم الاتحاديات الرياضية الوطنية و سيرها و كذا شروط الاعتراف لها بالمنفعة العمومية و الصالح العام.

و جاء في هذا المرسوم أنه يمكن لبعض الاتحاديات المعترف لها بالمنفعة العمومية أن تمثل وزارات في تشكيلة أجهزتها المداولة و المسيرة وذلك بالنظر لخصوصيتها.

- قائمة الاتحاديات الرياضية الوطنية المعترف لها بالمنفعة العمومية و الصالح العام تحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالرياضة.

- الاتحاديات المعترف لها بالمنفعة العمومية تكون مفوضة عن الوزير بموجب " قرار التفويض" وبموجبه تمارس كل أو جزء من مهام الخدمة العمومية و عند ممارسة هذه المهام تكون مسؤولية الاتحادية تامة و كاملة على أعمالها اتجاه الغير.

- يكون التفويض لمدة (04) أربع سنوات قابلة للتجديد و يسحب في الحالات التالية[1]:

1- سحب الاعتماد من الاتحادية.

2- إتخاذ التدابير التأديبية تجاه الاتحادية (م100).

3- خرق الاتحادية للقوانين و التنظيمات المعمول بها.

4- المساس بالنظام العام و الآداب العامة.

5- عدم إحترام شروط عقد الأهداف المبرم مع السلطة العمومية.

تستفيد الاتحادية المعترف لها بالمنفعة العمومية من إعانات و مساعدات من الدولة و الجماعات المحلية على أسس تعاقدية، يتم تحديد في هذه العقود الاهداف التقنية للاتحادية السنوية و المتعددة السنوات الواجب بلوغها وشروط استعمال و مراقبة هذه المساعدات الممنوحة.

- يضع الوزير تحت تصرف الاتحادية مستخدمين و تقنيين و إداريين.

(1) محمد العيد بوشامة، مرجع سابق، ص 53.

2- الاعتمادات المخصصة للقطاع من ميزانية التسيير[*]:

بموجب قانون المالية 2005 قدرت الاعتمادات بـ 8.8 مليار دج بما في ذلك إعانات التسيير بـ 1.45 مليار دج و النشاط التربوي و الثقافي للمصالح المركزية بـ 9.58 مليار دج بمساهمة بلغت 0.90 مليار دج للجمعيات الرياضية.

أما لسنة 2006 قدرت الاعتمادات بـ 10.63 مليار دج و لسنة 2007 بلغت 12.72 مليار دج بزيادة 2.09 مليار دج، اما فيما يخص الاعتمادات المقررة لـ 2008 عرفت تزايد بلغت 13.13 مليار دج، و لسنة 2009 بـ 18.12 مليار دج بزيادة سنوية بلغت 5.09 مليار دج.

إن الاعتمادات بما في ذلك اعانات التسيير قد ارتفعت من 1.50 مليار دج سنة 2007 الى 2.50 مليار دج سنة 2008 و 4.09 مليار دج لسنة 2009.[1]

الجدول رقم 06: تطور الاعتمادات المخصصة من ميزانية التسيير لقطاع الشباب و الرياضة من 2000 الى 2009.

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المبلغ مليار دج	5.23	5.83	7.67	7.47	8.79	10.62	12.71	13.12	18.12

المصدر: مراسيم توزيع الاعتمادات من ميزانية التسيير لوزارة الشباب و الرياضة من 2000-2009

(1) مراسيم توزيع الاعتمادات من ميزانية التسيير لوزارة الشبيبة و الرياضة من 2000-2009.

(*) تلجأ الدولة الى وضع برنامج مالي مرتبط بفترة من الزمن للإنفاق على تحقيق أهداف معينة، و تتضمن أيضا هذه البرامج موارد للدولة في تلك الفترة المقبلة و نفقاتها. فالمشرع الجزائري يعرض الميزانية كما يلي: المادة 03 من القانون90-21 الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الايرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي.

من خلال هذا الجدول نلمس الزيادة في قيمة الاعتمادات المخصصة للقطاع حيث كانت سنة 2000 تبلغ ما قيمته 5.23 مليار دج و بحلول سنة 2009 وصلت الى ما قيمته 18.12 مليار دج. مع الاشارة انها انخفضت خلال سنة 2004 الى 7.47 مليار دج بعد ان كانت قيمتها 7,67 مليار دج سنة 2003 لتعود للارتفاع في السنوات اللاحقة.

1- ميزانية التجهيز لقطاع الشباب و الرياضة:

يندرج برنامج 2005-2009 في اطار البرامج التي تشكل المخطط المقرر بالنسبة لنفس الفترة و المتمثل في: [1]

- ✓ البرنامج التكميلي لدعم نمو 48 ولاية.
- ✓ برنامج خاص بتنمية الهضاب العليا لفائدة 19 ولاية.
- ✓ البرنامج الخاص بتنمية ولايات الجنوب المقرر لـ 10 ولايات.
- ✓ البرنامج الخاص بتنمية ولايات الجزائر، البليدة، غليزان.

و في إطار هذا المسعى كان برنامج التنمية الممتد من 2005-2009 الخاص بقطاع الشبيبة و الرياضة قد شمل ما لا يقل عن 2773 مشروع لإنشاء عدة مرافق بالإضافة الى اعادة تهيئة 1317 مشروع قائم و 43 مشروع قيد الدراسة، و خصصت نسبة 53% من المشاريع لإنجاز الهياكل الخفيفة الموجهة للاستجابة على المدى القصير الى الطلب الكبير(الميادين المهيئة و مساحات اللعب)، كما تتمثل باقي المشاريع في منشئات رياضية اخرى مثل الملاعب المتعددة الرياضات ، المسابح، ملاعب كرة القدم و غيرها من المرافق.

(1) البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005.

و من بين المبالغ المخصصة لتلك الاستثمارات برامج تحسين ظروف المعيشة للسكان و التي مست قطاع الشبيبة و الرياضة بـ 60 مليار دج و بنسبة 1.41% من تكلفة برنامج قدرت بـ 1908.5 مليار دج. و قد عرفت المشاريع المسطرة لهذا البرنامج وتيرة انجاز سريعة حيث انه تم تسليم 2305 مشروع في نهاية 2009 بنسبة انجاز بلغت 83.12%.[1]

الجدول رقم 07: عدد المنشأت الرياضية لسنة 2007

المنشآت الرياضية	ملاعب كرة القدم	ملاعب متعددة الرياضات	مسابح 25 م	قاعات متخصصة	مركبات رياضية جوارية
	مساحات اللعب لكرة القدم	قاعات متعددة الرياضات	مسابح 50 م		
العدد	22	57	49	83	236
	35	169	18		

المصدر: وزارة الشباب و الرياضة

المطلب الثالث: قطاع الشباب و الرياضة خلال الفترة 2010-2013

إستفاد قطاع الشباب والرياضة، لفترة 2010-2014، بتمويل مقداره 380 مليار دج من أجل إنجاز 80 ملعبا لكرة القدم، و 750 مركبا جواريا، و 160 قاعة متعددة الرياضات، وأكثر من 400 مسبح، و3500 مساحة لعب، و 230 دارا ومأوى للشباب، وأكثر من 150 مركز ترفيه. وتجدر الإشارة حاليا إلى 73 ملعبا متعدد الرياضات، و 512مركبا رياضيا جواريا، 267 قاعة متعددة

(1) **نفس المرجع .**

الرياضات، و98 مسبحا. من المنتظر بالنسبة للسنة الجارية، إنجاز 83 ملعبا متعدد الرياضات، و 561 مركبا رياضيا جواريا، و 304 قاعة متعددة الرياضات، و 145 مسبحا.[1]

1- أهم القرارات و المراسيم و القوانين الصادرة:

- المرسوم التنفيذي رقم 10-07 المؤرخ في 07 جانفي 2010 و المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشباب و الرياضة.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 جويلية 2010 يحدد كيفيات تنظيم التكوين المخصص و كذا محتوى البرامج للإدماج الخاص ببعض الرتب المنتمية للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشباب و الرياضة.
- القرار الوزاري المؤرخ في 2010/07/01 يحدد نموذج دفتر الواجب اكتسابه من طرف الشركات و النوادي الرياضية المحترفة: يحدد هذا القرار الوزاري الصادر في الجريدة الرسمية نموذج لدفتر يحدد شروط و مبادئ سير نشاط الشركات و كذا النوادي الرياضية المحترفة و الواجب على كل واحد من الأطراف المذكورة إكتساب هذا الدفتر. [2]

يعد القانون الجديد 13-05 [3] و المصادق عليه بالاجماع من قبل أعضاء المجلس الشعبي الوطني يوم 19 جوان 2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية و الرياضية و تطويرها الذي تمت المصادقة عليه سنة 2013 ، بمثابة لبنة أساسية في مسار الاصلاح الرياضي الذي يمر حتما عبر إعادة الاعتبار للتكوين الذي يكتسي اهمية كبيرة في السياسة الوطنية للرياضة.

---

(1) خيرة شنتوف ، **مرجع سابق**، ص 145.

(2) محمد العيد بوشامة، **مرجع سابق**، ص 57.

(3) قانون 13- 05 الصادر في 23 جويلية 2013، المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية و الرياضية و تطويرها، الجريدة الرسمية رقم 39، ص 12.

وعليه ركز هذا القانون على الاهتمام بفئة المواهب الشابة (6 الى 18 سنة)، الكفيلة بضمان الخلف القادر على حمل مشعل الرياضة الجزائرية في المحافل الدولية، و بالإضافة إلى التكوين و الاهتمام بالمواهب الشابة أعطى هذا القانون أهمية كبيرة لرياضة النخبة التي تعد الواجهة الاساسية للرياضة الوطنية, خاصة وان رياضي النخبة كثيرا ما يلعب دورا هاما في المجتمع ويكون في كثير من الاحيان القدوة التي يرغب الكثير من الشباب في الاقتداء بها.

وحرص القانون الجديد على إبراز الأهمية الخاصة والمتميزة لرياضة النخبة, من خلال المواد العديدة التي حددت الاجراءات الخاصة بكل الجوانب المتعلقة بمسيرة رياضي النخبة بدءا من تحضيراته الرياضية ودراسته و تكوينه و مشاركاته في المسابقات الادارية التي تمكنه من العمل خلال و بعد المسيرة الرياضية.

وفي شقه المتعلق بالرياضات الجماعية, حدد القانون الجديد, القوانين الاساسية للأندية الرياضية الهاوية عن طريق التنظيم للقضاء على اختلالات الهياكل الرياضية الجمعوية وكذا تحديد مفهوم " تفويض الخدمة العمومية" الممنوح للاتحاديات الرياضية المتخصصة. بالإضافة إلى تحديد الالتزامات والحقوق والمسؤوليات المتبادلة بين السلطات العمومية والاتحاديات الرياضية الوطنية.[1]

2-الاعتمادات المخصصة للقطاع من ميزانية التسيير:

قدرت الاعتمادات لسنة 2010 بـ 20.30 مليار دج بموجب قانون المالية ، اما بموجب قانون المالية التكميلي فقدرت بـ 23.49 مليار دج، و اعتمادات سنة 2011 فبلغت 82.28 مليار دج، اي بتغيير:

(1) " قانون الرياضة: تشريع جديد لإعادة الاعتبار للتكوين "، متحصل عليه:
http://www.radioalgerie.dz

أ- مقارنة مع قانون المالية 2010 بـ 7.80 مليار دج اي بنسبة 38.05 % و بموجب قانون المالية التكميلي 7.80 مليار دج اي بنسبة 20.42 %.

ب- الاعتمادات المقترحة للإدارة المركزية انتقلت من 1.70 مليار دج سنة 2010 الى 14.26 مليار دج سنة 2011 بزيادة قدرها 2.55 مليار دج بنسبة 21.80%.

ت- على أساس قانون المالية التكميلي لسنة 2010 .

3- ميزانية التجهيز لقطاع الشباب و الرياضة:

خلال سنة 2010 تم تخصيص 39 مليار دج كرخص برامج عادية و 35.9 مليار دج في اطار البرنامج التكميلي لدعم النمو و 1.9 مليار دج للبرنامج الخاص بالجنوب أما فيما يخص الهضاب العليا فخصص لها 2.1 مليار دج و بهذا يكون القطاع قد خصص له غلاف مالي يقدر بـ 79 مليار دج، اما اعتمادات الدفع فقد كانت مقدرة بـ 7.5 مليار دج للبرنامج العادي و 10.5 مليار دج للبرنامج التكميلي لدعم النمو و 0.7 مليار دج في اطار البرنامج الخاص بالجنوب و 1.2 مليار دج للبرنامج الخاص بالهضاب العليا، و لسنة 2011 تم تخصيص 2.1 مليار دج كبرنامج مركزي عادي و 29.8 مليار دج كبرنامج غير ممركز. و لسنة 2012 تخصص كرخص برامج عادية قيمة 23 مليار دج، أما اعتمادات الدفع فتخصص بـ 4 مليار دج.[1]

المطلب الرابع: الافاق المستقبلية لقطاع الشبيبة و الرياضة

صرح وزير الشباب و الرياضة، محمد تهمي، بأن 15 ألف منصب شغل سيتم فتحه خلال السنوات الأربع المقبلة و ذلك لتأطير مختلف مؤسسات القطاع عبر الوطن.

(1) خيرة شنتوف ، **مرجع سابق**، ص 147.

أضاف الوزير بأن هذا العدد من المناصب المرتقب فتحها من شأنه أن يستجيب لمتطلبات تسيير المرافق الرياضية و الشبانية التي شهدت خلال السنوات العشر الأخيرة تضاعفا في عدد الهياكل لم يرافقه التأطير والتوظيف اللازمين، و أوضح السيد محمد تهمي بأن هذا التوظيف المرتقب سيأخذ بعين الاعتبار عديد المعطيات المسجلة على مستوى المرافق التابعة لقطاع الشباب والرياضة من بينها التركيز على سد العجز الكبير المسجل في هذا المجال.

وفي ذات السياق أكد السيد تهمي بأن ذلك سيكون مرفقا بما وصفه بـ "الاستثمار العقلاني" الذي يراعي فيما يتعلق بتسجيل مشاريع القطاع عديد المعطيات من بينها عدد السكان ونسبة الممارسة الرياضية والتنشيط الشباني.[1]

و ذكر وزير الشباب و الرياضة في هذا الشأن بأنه قد تم إعادة هيكلة عديد المشاريع التي كانت قد سجلت لفائدة بعض المناطق من خلال إما تحويل بعضها إلى بلديات ذات كثافة سكانية كبيرة أو تسجيل مشاريع جديدة لفائدة بلديات رغم كثافتها السكانية وارتفاع الممارسة الرياضية و الشبانية فيها لم تسجل من قبل لصالحها مثل هذه المشاريع.وفي السياق ذاته كشف السيد تهمي بأنه سيتم تسطير وتجسيد برنامج يمتد على السنتين المقبلتين يتضمن إنجاز قاعة متخصصة وأخرى متعددة الرياضات ومسبح نصف أولمبي أو أولمبي بمعظم دوائر الوطن حيث سيتم تعميم فتح المسابح ومضاعفتها عن عددها الحالي البالغ 250 مسبحا.

وفي مجال التكوين سيتم تدعيم المدرسة الوطنية للرياضات الأولمبية بولاية سطيف التي لها طاقة

(1) " تنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها "، 21-02-2014، متحصل عليه:
http://www.el-massa.com/ar/content/view/81718/48

300 منصب تكوين بفتح ملحقتين اثنتين (2) تابعتين لها بكل من بسكرة ب 200 منصب تكوين و سيدي بلعباس بعدد مماثل.

و حسب السيد تهمي ستنطلق "عما قريب" أشغال إنجاز 32 مركبا للتدريب الرياضي لفائدة ال32 فريقا محترفا سيوكل تسييرها بداية إلى قطاع الشباب و الرياضة على أن تتكفل بذلك فيما بعد الفرق المحترفة المعنية في هذا الإطار وذلك بعد مرور 8 سنوات عن إنجازها[1].

كما أكد وزير الشباب والرياضة بأنه تم إجراء بعض التعديلات لتحيين المرسوم التنفيذي 264/06 المتعلق بالأحكام المتعلقة بالنادي الرياضي المحترف، وهذا بالنظر إلى التغييرات التي طرأت عليه، وكذا الأحكام الجديدة التي خصها القانون 05/13، وذلك قصد تحسين المرحلة الانتقالية لمسار الاحتراف وتكريس مبدأ الحكم الراشد، وتمكين الأندية من الاستفادة من مساهمات الدولة ومرافقتها لإيجاد موارد مالية خارج ميزانية الدولة.

كما ذكر الوزير محمد تهمي بالامتيازات التي خصت بها النوادي، وهي تكفل الدولة بكل مصاريف إنجاز المراكز التقنية للنوادي الرياضية المحترفة، إضافة إلى تمكين النوادي المحترفة من تسيير الملاعب التابعة للقطاع أثناء المنافسات الرسمية، إلى جانب تفعيل نشاط اللجنة المشتركة بين وزارة الشباب والرياضة والفاف والنوادي المحترفة لمتابعة ملف الاحتراف، هذا بالإضافة إلى إعادة دراسة الملف المتعلق بتسوية الاشتراكات الاجتماعية منذ الشروع في مسار الاحتراف مع وزارة الشغل والضمان الاجتماعي.[2]

---

(1) " رهانات قانون الرياضة الجديد 13-05 "، متحصل عليه:

http://www.djazairess.com/alfadjr/182974

(2) " الرياضة الجزائرية افاق و تطلعات" ، متحصل عليه:

http://ar.algerie360.com

خلاصة الفصل:

في إطار محاولات الدولة لتطوير الرياضة البدنية و ممارستها، و سعيا منها للنهوض بهذا القطاع الهام ؛ قامت بإصدار عدة قرارات و مراسيم في عدة اختصاصات و قامت بوضع مخططات تنموية هامة هدفها تنظيم و تحسين مردود قطاع الشباب و الرياضة بما يواكب التطورات الحاصلة و خصصت إعتمادات مالية معتبرة ضمن برنامج ميزانية الدولة لبعث و تطوير الهياكل و المنشآت التي شهدت ارتفاع في عددها من سنة الى أخرى.

تعتبر الرياضة المدرسية المحرك الأساسي لمعرفة مدى التقدم في الميدان الرياضي ولعلها من أهم الدعائم للحركة الرياضية وهذه الرياضة المدرسية تتجه أساسا نحو تلاميذ المدارس والثانويات حيث تعمل على وضع الخطوات الأولى للطفل على الطريق الذي يمكنه من أن يصبح رياضيا بارزا في المستقبل قد يساهم في بناء المنتخبات المدرسية الوطنية وتمثيل بلاده في المحافل الدولية والقارية .

قسم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الاول: ماهية الرياضة المدرسية في الجزائر.

أما المبحث الثاني: واقع الرياضة المدرسية في الجزائر.

المبحث الاول: ماهية الرياضة المدرسية في الجزائر

إن مخطط إعادة بعث و تطوير الرياضة المدرسية يدخل ضمن البرنامج العام لقطاع الشباب و الرياضة و يشكل أحد الاهتمامات المتزايدة للسلطات العمومية باعتبار أن هذا الملف يخص شريحة عريضة من السكان تقدر نسبتها بأكثر من 50 % و على هذا الأساس لقد قامتا وزارة الشباب و الرياضة و وزارة التربية الوطنية بوضع استراتيجية من أجل النهوض و رقي هذه الرياضة تستند في ذلك إلى مساندة و دعم الاتحادية الجزائرية للرياضة المدرسية.

المطلب الاول: تعريف الرياضية المدرسية و أهميتها

من أبرز مفاهيم الرياضة المدرسية ما يلى:

الرياضة المدرسية هي: مجموعة الأنشطة الرياضية التي تمارس داخل المؤسسات التعليمية.[1]

أيضا نجد تعريفا اخر: الرياضة المدرسية هي:" تنمية قدرات المتعلمين وصقل مهاراتهم الرياضية". وكذلك يعنى بها" كافة الفعاليات التي تتطلب نشاطا عضليا أو نشاطا فكريا لدى الصغار".[2]

وفي تعريف أخر نجد أن الأنشطة الرياضية المدرسية[3] : تعد من جملة الوسائل الفعالة لتكوين و تربية الناشئة وكونها فرصة طيبة للقاء و التواصل و الاندماج و تبادل الخبرات و تعلم العادات الصحية و ترسيخها لتحقيق توازن نفسي ووجداني لتجنيبهم آفة الانحراف مما يعود بالنفع عليهم لأنها تساعدهم

(1) علي بن هادية و آخرون، **معجم عربي مدرسي** ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص 596.
(2) علي عمر منصوري، **الرياضة للجميع**. الاردن: المنشاة الشعبية للنشر، 1980، ص 61.
(3) أمين أنور الخولي، **الرياضة و المجتمع** . الكويت: دار عالم المعرفة، 1996، ص 38.

على الدراسة و التحصيل، و تجعلهم مواطنين صالحين لأنفسهم و لأسرهم ولمجتمعهم.

- **أهمية الرياضة المدرسية:**

تتبع أهمية الرياضة المدرسية من ممارسة الرياضة في مرحلة الطفولة، فلممارسة التمارين الرياضية أهمية خاصة في سن الطفولة و الشباب، حيث إن الجسم في نمو مستمر ويحتاج إلى الرياضة للتأكد من أن العضلات و العظام، و القلب، و الرئتين و كل الأعضاء الحيوية الأخرى تنمو بشكل طبيعي و سليم، إضافة إلى بناء الشخصية السليمة.[1]

تعد الرياضة المدرسية الزاوية الأساسية لدفع الحركة الرياضية بجميع ألعابها نحو الأمام، حيث تشكل الرافد الحقيقي لجميع ضروب الرياضة المتعددة والمتباينة . فالمدرسة هي الأكاديمية الأولى للنجوم وهي التي تكشف مواهب الرياضيين منذ الصغر فمن خلال المدرسة يستطيع كل ناشئ أن يمارس هوايته الرياضية في أجواء صحية وسليمة، حيث يمكن تطوير هذه الموهبة من مرحلة دراسية إلى أخرى ثم تصقل هذه المواهب من خلال الدورات المدرسية التي تتنافس فيها المدارس على بطولة كل لعبة، وهذا هو الحال في الدول المتقدمة رياضيًا التي تأخذ المواهب من المدارس إلى النجومية.

ومن فوائد ممارسة التمارين الرياضية في مرحلة الطفولة أن المواظبة على النشاط البدني يحقق للطفل فوائد بدنية ونفسية واجتماعية وروحية مهمة منها:[2]

- يساعد الأطفال والشباب على تحقيق التناسق، وسلامة بناء العظام والعضلات والمفاصل مما يساعد على السيطرة على وزن الجسم والتخلُّص من الوزن الزائد ورفع كفاءة وظيفة القلب والرئتين.

(1) خيرة شنتوف ، **مرجع سابق**، ص 134.

(2) أكرم زكي خطايبة، **المناهج المعاصرة في التربية البدنية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 43.

- إن ممارسة الأنشطة الحركية تزيد من قدرة الطالب على التعلم وذلك من خلال تأثيراته في القدرات العقلية، فقد أشارت كثير من الدراسات إلى أن الطلاب الذين يشاركون في المسابقات الرياضية بين المدارس أقل عرضة لممارسة بعض العادات غير الصحية كالتدخين أو تعاطي المخدرات وأكثر فرصة للاستمرار في الدراسة وتحقيق التفوق الدراسي.
- بناء الثقة بالنفس، و الإحساس بالإنجاز، و التفاعل مع المجتمع و الاندماج فيه و ممارسة الحياة الطبيعية بكل معطياتها و انفعالاتها.
- تلعب دورًا بارزًا وفعالا في بناء شخصية الفرد من خلال تنمية قدراته ومواهبه الرياضية، إضافة إلى تعديل وتغيير سلوكه بما يتناسب و احتياجات المجتمع.[1]

لذلك أصبحت الأنشطة الرياضية عاملا أساسيًا في تكوين الشخصية المتكاملة للفرد من خلال البرامج الهادفة التي تعمل على تأهيل وإعداد ومعالجة سلوكيات الطلاب عن طريق ممارسة الأنشطة الرياضية الصحيحة للوصول إلى المستويات الرياضية العالية.

كما أن النشاط الرياضي المرافق للمنهاج من الوسائل الفعالة في تحقيق أهداف المنهاج نظرا لأن برامج هذه النشاطات تعد امتدادا لدرس الرياضة المدرسية وتفسح المجال أمام الطلبة لاختيار ما يتناسب و إمكاناتهم و قدراتهم و رغباتهم، ولذلك فتطوير العمل في المجال الرياضي يؤكد أن الرياضة المدرسية هي البنية الأساسية للحركة الرياضية التي يجب أن نوليها الاهتمام الأكبر لنضمن لحركتنا الرياضية التطور والانتشار.[2]

(1) محمد الحماحمي، **مرجع سابق**، ص ص 37، 38.

(2) نور الدين بلخوجة، **مرجع سابق**، ص 56.

المطلب الثاني: أهداف الرياضة المدرسية

إن أبرز أهداف للرياضة المدرسية تتمثل في:

- انتقاء الموهوبين من الطلبة رياضيًا انطلاقًا من مشاركتهم في منافسات رياضة المدارس للمشاركة ضمن الفرق الممثلة في البطولات المدرسية والوطنية والدولية.
- النهوض بالتربية الرياضية داخل المؤسسات التعليمية.
- تهدف الرياضة المدرسية إلى إكساب الطالب كفاية بدنية وعقلية واجتماعية ونفسية تتناسب ونموه ليتكيف مع الحياة بأقل جهد ممكن.
- ربط الصلة بين الرياضة المدرسية والأندية الرياضية للاستفادة من أصحاب الكفاءة و الممارسة الواسعة للحصول على نتائج رياضية عالية.[1]

إن إعادة بعث و تطوير الرياضة المدرسية في الجزائر جاء لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:[2]

- ❖ تشجيع التعليم و الديمقراطية و المواطنة في إطار تعزيز و تحقيق التجانس و الوحدة الوطنية.
- ❖ تحقيق الترابط بين اكبر عدد ممكن المتمدرسين.
- ❖ المساهمة في تكوين المتمدرس الطفل و المراهق عن طريق الممارسة الرياضية.

---

(1) محمد غدامسي و هشام طواهير، " واقع الرياضة المدرسية بمدينة ورقلة– دراسة تحليلية–"، **مذكرة ليسانس**، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الانسانية، قسم علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية)، 2011، ص 43.

(2) وزارة الشبيبة و الرياضة، **قانون 04–10 المتعلق بالتربية البدنية و الرياضية**، الجزائر: المطبعة الرسمية البساتين، 2004، ص 19.

❖ خلق الترابط مع الفدراليات للتكفل بالشباب المسجل في اطار انجاح الرياضة الوطنية على مستوى النخب.

المضمون يلخص في:

الاعلان عن الممارسة الرياضية في المدارس، و التأكيد على الحوافز التي تأتي من خلال الممارسة العملية للرياضة. فالممارسة اجبارية في جميع اطوار التربية الوطنية اذ يمكن ان تمارس في المرحلة التحضيرية بهدف تنمية القدرات العقلية و النفسية للطفل مع تزويد كل المؤسسات التربوية بالتجهيزات الملائمة للتربية البدنية و الرياضية التي تراعي اطوار التعليم.

لقد أكد رئيس الجمهورية على أهمية الرياضة المدرسية و الجامعية داعيا إلى إحداث مقاربة وزارية مشتركة كفيلة بتشجيع و تعميم ممارسة الرياضة و إكتشاف المواهب و اعتبرت مسألة تحسين النتائج الرياضية مرتبطة بصفة وثيقة بمسألة تسيير المحيط المباشر للرياضة فأبرزت التوجهات فائدة ترقية انشاء مدارس لتكوين النخب في كل الرياضات و قواعد التسيير على كل مستويات الحركة الرياضية الوطنية.[1]

ترتكز الفيدرالية الجزائرية للرياضة المدرسية على التسيير الجمعوي: الجمعيات الرياضية و الثقافية، الرابطات الولائية و المحلية و حاملي الشهادات، اذ ان النصوص القانونية لا سيما قانون التربية البدنية و المدرسية رقم 04–10 المؤرخ في 2004 اعطى اهمية بالغة للرياضة من حيث تنظيم الهياكل و المنشآت.[2]

فيما يخص الموارد البشرية فانصبت الأهداف حول:

---

(1) قانون الرياضة، **مرجع سابق**.

(2) وزارة الشبيبة و الرياضة، **مرجع سابق**، ص 21.

- فتح مناصب شغل جديدة لفائدة أساتذة التربية البدنية و الرياضة.
- وضع إطارات رياضية تحت تصرف قطاع التربية الوطنية.
- العمل على تكوين معلمين في سلك الابتدائي للتربية البدنية و الرياضية.
- رفع نسبة عدد الممارسين للرياضة المدرسية.
- تحديد أو وضع حد للإعفاءات من التربية البدنية.[1]

المطلب الثالث: القانون المنظم للممارسة الرياضية في الوسط المدرسي

إن الرياضة المدرسية في الجزائر هي إحدى الدعائم التي يرتكز عليها من أجل تحقيق أهداف تربوية. وهي عبارة عن أنشطة مختلفة ومنظمة وفي شكل منافسات فردية أو جماعية وعلى كل المستويات؛ وتسهر في تنظيمها وإنجاحها هيئات خاصة بتسيير و تنظيم النشاط الرياضي داخل الوسط المدرسي.

للرياضة المدرسية مكانة هامة وبعد تربوي معترف به وتسعى إلى ذلك كل من وزارتي التربية الوطنية و الشباب والرياضة إلى ترقية كل المستويات وإلى تسخير كل الظروف والوسائل اللازمة لتوسيع الممارسة الرياضية في أوساط التلاميذ. [2]

إن هذه العملية يمكنها المساهمة بقسط وافر في تحقيق هذه الغاية وهذا المطلوب من كل المسؤولين المعنيين في اتخاذ الإجراءات اللازمة التي من أجلها يمكن تجسيد الأهداف المتوخاة من هذه العملية المشتركة مبدئيا، وما أعطى نفسا جديدا لممارسة الرياضة في الأوساط المدرسية هو ما قررته

---

(1) نور الدين بلخوجة، **مرجع سابق**، ص 58.

(2) علي رحومة ،" الرياضة المدرسية و دورها في انتقاء المواهب الرياضية "، **مذكرة ليسانس**، (جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التربية البدنية و الرياضية)، 2011، ص 46.

وزارة التربية الوطنية في مقالها حول إجبارية ممارسة الرياضة المدرسية حسب التعليمة رقم 95–09 بتاريخ 1995/02/25 ومن خلال المادتين 6.5 ، وهو ما أكدته وزارة التربية تحت عنوان:[1] " إجبارية ممارسة الرياضة المدرسية ".

قررت الوزارة السابقة جعل ممارسة التربية البدنية والرياضية إلزامية و إجبارية لكل تلميذ مع إعفاء أولئك الذين يعانون من مشاكل صعبة أو أخرى تعيق ممارستهم للنشاط الرياضي، وجاء هذا القرار بعد توقيع إتفاقية مشتركة بين كل من وزارتي الشباب والرياضة والتربية الوطنية وبين وزارة الصحة والسكان بشأن ممارسة الرياضة في المدارس كما وجهت الوزارة تعليمة تتضمن كيفية الإعفاء من ممارسة التربية البدنية في الوسط المدرسي .

نص القرار السابق ذكره على استفادة الأطفال الذين لا يستطيعون ممارسة بعض الأنشطة البدنية والرياضية من الإعفاء، حيث يتم الإعفاء بتسليم طبيب الصحة المدرسية شهادة طبية بعد إجراء فحص طبي للتلاميذ ودراسة ملفهم الصحي المعد من طرف طبيب أخصائي.[2]

المطلب الرابع: التشريعات المتعلقة بالرياضة المدرسية من 2000–2013

شهدت الفترة ما بين سنة 2000 و 2013 جملة من التشريعات جاءت كالتالي:

أولا: المرسوم التنفيذي رقم 01–95 المؤرخ في 12 فيفري 2001 المتضمن إنشاء

و إحداث الثانوية الرياضية وتنظيمها و عملها: [3]

(1) الموقع الرسمي لوزارة الشباب و الرياضة، **مرجع سابق**.

(2) علي رحومة، **مرجع سابق**، ص 48.

(3) محمد العيد بوشامة، **مرجع سابق**، ص 53.

هذا المرسوم جاء بقرار لإنشاء أول ثانوية رياضية بدرارية ولاية الجزائر، و اليوم يوجد على المستوى الوطني 3 ثانويات رياضية إضافة إلى الأولى على مستوى ولاية تيزي وزو، أم البواقي.

ثانيا: القانون رقم 04–10 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية [1]:

- **المبادئ العامة:**

وهي مجموعة من الأسس التي تحدد مفهوم التربية البدنية والرياضية وممارستها وفق نظام الدولة الجزائرية، ولأن دستور الدولة عرف هو نفسه العديد من التعديلات والتغييرات، فقد انعكست هاته التغييرات بدورها على مواد قانون التربية البدنية والرياضية، حيث يحدد القانون رقم 04–10 في فصله الأول المبادئ و الأهداف والقواعد التي تسير التربية البدنية والرياضة وكذا وسائل ترقيتهما. وقد لخصت المواد (02–05) خصائص التربية البدنية والرياضة، ويمكن ذكرها في النقاط التالية:

- ✓ أنها عنصر أساسي في التربية، وتساهم في التفتح الفكري للمواطنين وتهيئهم بدنيا وتحافظ على صحتهم.
- ✓ تعتبر عاملا هاما في ترقية الشباب اجتماعيا وثقافيا، كما أنها تدعم قيم التماسك الاجتماعي.
- ✓ تعتبر ممارسة التربية البدنية والرياضة حقا معترفا به لكل المواطنين دون تمييز في السن أو الجنس.
- ✓ تعد ترقية وتطوير التربية البدنية والرياضة من الصالح العام.

(1) وزارة الشبيبة و الرياضة، **مرجع سابق**، ص 22.

- ✓ الدولة هي التي تحدد سياسة تطوير التربية البدنية والرياضة، وتتولى تنظيمهما ومراقبتهما.
- ✓ تتولى الدولة والجماعات المحلية بالتنسيق مع اللجنة الوطنية الأولمبية والاتحاديات الرياضية الوطنية، وكذا كل شخص طبيعي أو اعتباري خاضع للقانون العام والخاص، ترقية التربية البدنية و الرياضة و تطويرهما، وضع بصفة خاصة كل الوسائل الضرورية لضمان التمثيل الجيد للوطن في المنافسات الرياضية الدولية.

لقد وضع القانون 04–10 شروطا أساسية لضمان الإطار التنظيمي و التنفيذي للتربية البدنية و الرياضية، بما يسمح بالاستفادة منها على أكمل وجه، وبالتحديد في الفصل الثاني حوتها المواد من 06 إلى 15، تركزت حول ثلاث جوانب أساسية هي [1]:

أ. الجانب التعليمي:

– تعليم التربية البدنية والرياضة إجباري في كل أطوار التربية الوطنية.

– تدرس كمادة إلزامية في برامج التربية و التكوين و التعليم المهنيين و تتوج بامتحانات.

– يكون تدريسها مسؤولية الوزيرين المكلفين بالتربية والتكوين المهني.

– يجب أن تحتوي برامج التربية والتكوين على حجم ساعي مخصص لممارسة الرياضة المدرسية.

– أن تتوفر المؤسسات التعليمية والتكوينية على منشآت وتجهيزات رياضية تتناسب مع التربية البدنية والرياضة، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف مراحل التعليم.

(1) محمد غدامسي و هشام طواهير، **مرجع سابق**، ص 46.

– يخضع تعليم وممارسة التربية البدنية و الرياضية على حد سواء إلى الترخيص الطبي المسبق.

ب. جانب الممارسة و التنفيذ:

– يمكن ممارستها على مستوى التعليم التحضيري، وتهدف إلى النمو الحركي والنفسي للطفل.

– ممارستها إجبارية في أوساط التعليم.

– بالنسبة لمؤسسات التابعة لقطاع التربية، تؤهل مصالح الطب المدرسي وحدها للقيام بالمراقبة الطبية لقابلية ممارسة التربية البدنية والرياضية.[1]

ج. الجانب الإشرافي:

– يتولى تعليم أو تنشيط التربية البدنية والرياضة مستخدمون متخصصون مكونون في مؤسسات تابعة للوزارات المكلفة بالرياضة و التربية الوطنية.

– تكلف اتحادية الرياضة المدرسية على وجه الخصوص، بتنظيم وتنشيط وتطوير البرامج الرياضية في الأوساط المدرسية ، حيث يتم تحديد تشكيلة هاته الاتحادية عن طريق التنظيم، كما تضم على التوالي جمعيات ورابطات رياضية مدرسية.

– تسير اتحادية الرياضة المدرسية نظامها التنافسي الوطني والدولي، وتنضم إلى الاتحادية الدولي المختصة بعد موافقة الوزير المكلف بالرياضة والوزراء المعنيين.

– تحدد برامج الاتحادية الرياضة المدرسية بالتنسيق مع الاتحاديات الرياضية الوطنية المتخصصة.

(1) علي رحومة، **مرجع سابق**، ص 23.

– يعد تشكيل جمعيات رياضية مكلفة بتنشيط الرياضة المدرسية، أمرا إجبارياً وفق المادتين 12–13، وذلك عن طريق التنظيم.[1]

ثالثا: مرسوم تنفيذي رقم 133.06 مؤرخ في 5 ربيع الأول عام 1427 الموافق 04 أفريل 2006 يحدد شروط إحداث الجمعيات الرياضية داخل مؤسسات التربية و التعليم و التكوين العاليين و التكوين والتعليم المهنيين وتشكيلها وكيفيات تنظيمها وسيرها. [2]

حسب المرسوم فإن المادة:(1) تتضمن شروط احداث الجمعيات الرياضية داخل مؤسسات التربية.

يتخذ مسؤول المؤسسة المعنية مبادرة إحداث الجمعية الرياضية بالتعاون مع المعلمين و المكونين و المستخدمون و ممثلو أولياء التلاميذ و كذا الطلبة و المتدربين طبقا للتشريع المعمول به.

حسب المادة:(3): تتمتع الجمعية الرياضية بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

حسب المادة:(4): تنضم الجمعية الرياضية حسب الحالة إلى الاتحادية الجزائرية للرياضة المدرسية.

يجب أن يقرر القانون الأساسي للجمعية الرياضية على الخصوص، أن تقوم الجمعية العامة بما يأتي:

- تساهم في ترقية و تطوير الرياضة و التربية البدنية والرياضية لفائدة منخرطي الجمعية الرياضية.
- تثمن الأعمال المتخذة قصد بحث المواهب الرياضية الشابة وانتقائها وتوجيهها.

---

(1) الاتحادية الجزائرية للرياضة المدرسية، **التقرير الأدبي**، الموسم الرياضي 2012–2013، ص12.

(2) الجريدة الرسمية، العدد 22 ، المؤرخ في09 أفريل 2006، ص 03.

- تسهر على تعبئة الوسائل التي تمكن تفعيل التنشيط الرياضي داخل المؤسسات.[1]

القرار الوزاري المشترك بين وزارتي الشباب و الرياضة و التربية الوطنية المؤرخ في 21–07–2008 المتضمن إحداث أقسام رياضة– دراسة.

المبحث الثاني: واقع الرياضة المدرسية في الجزائر

المطلب الاول: الهيئات التنظيمية لنشاطات الرياضة المدرسية في الجزائر

تحمل الرياضة المدرسية مكانة في الحركة الرياضية الوطنية معلم التربية يعتبر كعنصر محرك لأي نشاط رياضي مدرسي، المنظمة تحتوي على عدة مصالح هي: إتحادية وطنية F.A.S.S ،ثمانية رابطات جهوية للرياضة المدرسية L.R.S.S ، ثمانية وأربعون رابطة ولائية L.W.S.S وست عشر ألف جمعية ثقافية مدرسية A.C.S التي تغطي مجموع ولايات التراب الوطني.

1– الاتحادية الجزائرية للرياضة المدرسية (F.A.S.S) :

الاتحادية الجزائرية للرياضة المدرسية F.A.S.S هي هيئة متعددة الرياضات ورمزها F.A.S.S ومدتها غير محدودة حسب احكام القرار رقم 09/95[2]. ومن المهام التي تقوم بها الإتحادية الجزائرية الرياضية المدرسية نذكر :

– التنمية بكل الوسائل ،ممارسة النشاطات الرياضية في صالح المتمدرسين .

– السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بالمراقبة الطبية الرياضية وحماية صحة التلميذ .

– إعداد استعمال مخطط تطوير النشاطات الرياضية، الممارسة في وسط المدرسة .

---

(1) خيرة شنتوف، **مرجع سابق**، ص 137.

(2) الاتحادية الجزائرية للرياضة المدرسية، **مرجع سابق**، ص4.

– السهر على التربية الأخلاقية للممارسين والإطارات الرياضية .

– السماح للتلاميذ بالاشتراك في الحياة الرياضية، ضمان تشجيع بروز مواهب شابة رياضية .

– تنسيق نشاطها مع عمل الاتحاديات الرياضية الأخرى للتطور المتماسك لمختلف النشاطات في الوسط المدرسي .

2– الجمعية الثقافية الرياضية المدرسية (A.C.S.S):

طبقا للقرار الوزاري رقم 10 المؤرخ في 1983/09/15 الذي يحدد شروط تنظيم وسير الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية بمؤسسات التعليم الثانوي[1].

و تبعا للمنشور الوزاري رقم: 92/129/0.3/275 المؤرخ في 17 أكتوبر 1992 المتضمن إنشاء الجمعيات الثقافية والرياضية المدرسية:

تنشأ الجمعية الثقافية و الرياضية المدرسية التي تسمى باختصار : ج ث ر م[*] في مؤسسات التعليم الثانوي العام و التقني والمتوسطات طبقا للنصوص القانونية السارية المذكورة أعلاه ومختلف التوجيهات الرسمية التي تصدرها وزارة التربية الوطنية.

حسب ذلك فالجمعية الثقافية والرياضية المدرسية تنشأ داخل مؤسسات التعليم الثانوي و المتوسطات وتعتمد من طرف مديرية التربية بتسجيلها بالاتحادية الولائية للأعمال المكملة للمدرسة، ويتم تجديد مكتبها التنفيذي (الأعضاء المنتخبون) و فروعها في بداية كل سنة دراسية، و تلحق هذه الجمعية بالإتحادية الولائية للأعمال المكملة للمدرسة، و بالرابطة الولائية للألعاب الرياضية المدرسية. [2]

---

[1] الجريدة الرسمية المؤرخة في سبتمبر 1983.

[*] **ج ث ر م** : الجمعية الثقافية و الرياضية المدرسية.

[2] نور الدين بلخوجة ، **مرجع سابق**، ص 57.

أهداف الجمعية الثقافية و الرياضية المدرسية:

تسعى الجمعية الثقافية و الرياضية المدرسية لجملة من الأهداف تتلخص في النقاط التالية:

- ترمي إلى تكوين النشء تكوينا وطنيا و أخلاقيا و إجتماعيا.
- خلق مجموعة مدرسية متجانسة و متماسكة داخل المؤسسة.
- تساعد على تفتح الملكات وإيقاظ المواهب عند التلاميذ، وتزرع فيهم حب الخير والعمل .
- تدرب التلاميذ على تحمل المسؤولية، و تنمي فيهم الشعور بالواجب، و تبعث روح المبادرة و التعاون و الحس الجماعي عندهم.
- تشجع على انتشار الممارسة الرياضية في أوساط التلاميذ وتغرس فيهم روح المنافسة النبيلة، وتعمل على إبراز و اكتشاف العناصر المتفوقة في هذا المجال.
- توفير تعليم يثير في التلاميذ الميل إلى الإبداع و حب الجمال و يقودهم إلى المساهمة الفعالة في بعث و تنشيط الحياة الثقافية.
- تساعد على اكتشاف المواهب، وتتيح الفرص لصقلها وتنميتها وتشجيعها، و تدفع التلاميذ إلى الانفتاح على المحيط والاندماج في الوسط الاجتماعي الذي يؤدي إلى بعث روح التضامن.[1]

(1) علي رحومة، **مرجع سابق**، ص 50.

يضاف إلى ذلك أهداف خاصة حددها القانون الأساسي للجمعيات الثقافية و الرياضية المدرسية الذي تضمنه المنشور الوزاري المتضمن إنشاء الجمعيات الثقافية و الرياضية المدرسية المذكورة أعلاه وهي:

- تنظيم النشاطات العلمية و الثقافية، و الفنية و الرياضية، و تطويرها في إطار النوادي و الفروع التي تنشأ بالمؤسسة التعليمية.
- تنظيم الحفلات و المعارض و الرحلات و التظاهرات الرياضية، و اللقاءات الثقافية بين الأقسام، و مع المؤسسات التعليمية الأخرى، و الاحتفال بالمناسبات الوطنية و الأعياد الدينية.
- المساهمة بمنجزات التلاميذ في الحفلات الوطنية، و الدولية، و المناسبات المختلفة.
- تنظيم التبادل الثقافي بين المؤسسات بهدف تشجيع السياحة الثقافية الوطنية.
- تنظيم التعاون المدرسي من أجل تطوير النشاطات الجماعية، و المبادرات الخلاقة، و تعبئة التلاميذ و تجنيدهم نحو القضايا الوطنية، و تنمية التضامن الاجتماعي بينهم.
- خلق الجو الملائم باستمرار لتنمية استعدادات التلاميذ ومواهبهم العلمية والفنية والثقافية و الرياضية.
- ربط الصلة بين المؤسسة، و المحيط و الأحداث الوطنية. [1]

تمثل هذه السلطة الخلية الأساسية للحركة الرياضية المدرسية والوطنية [1]، حيث أن تنظيم و

(1) تنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، **مرجع سابق**.

(*)A.C.S.S :Association culturelle et sports scolaires

تسيير A.C.S.S [*] يخضع إلى مبادئ التسيير الاشتراكي في كل مؤسسة تنشأ إلزاميا جمعية رياضية ثقافية مدرسية، هذه الجمعية مسيرة من طرف مكتب تنفيذي ومن طرف جمعية عامة، المكتب التنفيذي يرأس من طرف رئيس المؤسسة (مديرية المدرسة)، الناظر أو المراقب العام للجمعية الثقافية الرياضية المدرسية (A.C.S.S) وحسب الأمر رقم 376/97.

3– الرابطة الولائية للرياضة المدرسية (L.W.S.S) [*]:

الرابطة الولائية للرياضة المدرسية: هي جمعية ولائية هدفها تنظيم وتنسيق الرياضة في وسط الولاية، وتتكون الرابطة من: جمعية عامة، مكتب تنفيذي، و لجان خاصة؛ الجمعية العامة يرأسها مدير التربية للولاية، و تتكون من رؤساء الجمعية الثقافية الرياضية المدرسية، و ممثلي جمعيات أولياء التلاميذ.

من بين أعمال الرابطة الولائية للرياضات المدرسية تنسيق كل نشاطات الجمعيات الثقافية الرياضية المدرسية دراسة وتحضير برامج.[2]

المطلب الثاني: تمويل الرياضة المدرسية

يتركز تمويل الرياضة المدرسية على مصدرين هما:[3]

- مصادر مركزية: وزارة الشباب و الرياضة و وزارة التربية الوطنية.
- مصادر محلية: مديريتي الشباب و الرياضة و مديرية التربية.

---

(1) المنشور الوزاري رقم 92/129/0.3/275 المؤرخ في 17 أكتوبر 1992 المتضمن إنشاء الجمعيات الثقافية و الرياضية المدرسية.

(2) وزارة الشبيبة و الرياضة، **مرجع سابق** ، ص 27.

(3) Mohammed Belhadj et Saïd Bou Amara , **sport scolaire**. Alger, 2007, p 42.

(*)**L.W.S.S** :Ligue de wilaya du sport scolaire

1–المصادر المركزية:

قدرت حجم المساعدات الممنوحة من طرف وزارة التربية الوطنية للطور الابتدائي و المتوسط بـ 14800000.00 دج لسنة 2007، و الطور الثانوي بـ 8760000.00 دج.

أما فيما يخص الفيدرالية الجزائرية للرياضة المدرسية فقد استفادت من 18000000.00 دج موزعة من طرف وزارة الشباب و الرياضة توزع كالاتي:

- ✓ 14000000.00 دج مخصصة للفرق الوطنية المدرسية.
- ✓ 2000000.00 دج نفقات التسيير الخاصة بالفيدرالية.
- ✓ 2000000.00 دج لتنظيم المنافسات.

2–المصادر المحلية:

مديرية الشباب و الرياضة و في إطار برنامج الرابطات الولائية منحت مبلغ 60000.00 دج لكل رابطة ولائية، إضافة لتخصيص مديرية التربية الوطنية لمبالغ ضمن المخصصات المالية التي تبرمجها لتزويد المدارس و المتوسطات، و الثانويات بالعتاد الموجه للرياضة و التربية البدنية.

الجدول رقم 08: تطور النفقات المخصصة للنشاطات الثقافية و الرياضية (الرياضة المدرسية)

الوحدة مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النفقات	0.02	0.03	0.05	0.05	0.05	0.05	0.07	0.08	0.09	0.13	0.15

المصدر: مشروع ميزانية الدولة لوزارة التربية الوطنية 2000–2010

حسب الجدول فان النفقات المخصصة للأنشطة الثقافية و الرياضية، سجلت لسنة 2000 قيمة 0.02 مليار دج، في حين قدرت بـ 0.15 مليار دج سنة، 2010 بزيادة سنوية متوسطها 20.17 % لمدة 10 سنوات.

حسب إحصائيات وزارة التربية الوطنية: كمثال الطور المتوسط لسنة 2007 يوجد 274 ملعب لكرة القدم و 1110 لكرة اليد و بلغ عدد القاعات الرياضية 297 قاعة.

لموسم 2008–2009 يوجد على مستوى المتوسطات 2016 ملعب رياضي موزع على مستوى 4579 متوسطة من بينها الوادي بـ 98 ملعب، الجزائر العاصمة بـ 86 ملعب، إضافة لورقلة و تلمسان بـ 80 ملعب، و عدد المرافق الرياضية 2419، في حين لازالت هناك متوسطات بحاجة للتجهيز.

لموسم 2009–2010 بلغت المرافق الرياضية 2805 مرفق رياضي تضم 2400 ملعب رياضي و 181 قاعة رياضية و 224 مرافق مختلطة موزعة على 4784 متوسطة.

تم تنصيب لجنة دائمة مشتركة لتحديث البرامج البيداغوجية عبر اقسام " رياضة– دراسة " و ذلك حسب التعليمات الموجهة من طرف الدولة لتطوير ممارسة الرياضة خصصت لها ميزانية 900 مليون دج و التي جاء من ضمنها هدف انجاح الاصلاحات التربوية و قد بلغ عدد الاقسام " رياضة – دراسة " 18 قسم على مستوى 48 ولاية.[1]

المطلب الثالث: الصعوبات التي تعيق النشاط الرياضي المدرسي

إن النشاط الرياضي المدرسي وكغيره من الأنشطة الأخرى هو معرض لبعض المشاكل و

(1) تنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، **مرجع سابق**.

الصعوبات على عدة أصعدة نذكر منها[1] :

1- على صعيد الوسائل البشرية :

حيث يتمثل الإشكال المطروح في نقص التأطير على مستوى المرحلة الابتدائية بسبب حصول المعلمين على أي تكوين في التربية البدنية و النشاط الرياضي المدرسي كما أن محاولة سد هذا النقص باستعمال إطارات الشبيبة و الرياضة لم تحقق النمو المطلوب نتيجة لانعدام وسائل العمل بصفة خاصة (المنشآت والتجهيز) و بعض المشاكل الأخرى .

2- على صعيد الوسائل المادية (الهياكل الأساسية للتجهيز):

إن المنشآت الموجودة قليلة جدا وغير خاصة في المرحلة الابتدائية، حيث أن المساحات لا تصلح في أغلب الحالات للممارسة الرياضية، بل إن استعمالها يشكل خطرا على التلاميذ .

أما بالنسبة للمنشآت التي هي تابعة للدولة و البلديات، فإن استعمالها من طرف الرياضة المدرسية محدود جدا بسبب الصعوبات المختلفة: (قلة هذه المنشآت، استعمالها من طرف النوادي الميدانية في الأوقات المخصصة للرياضة المدرسية، مطالبة بعض البلديات بدفع مبالغ مالية مقابل الاستعمال).[2]

3- على صعيد الموارد المالية :

إن نقص الموارد المالية هو من أكبر المشاكل التي تواجه النشاط الرياضي بصفة عامة والرياضة المدرسية بصفة خاصة. و قد تم التأكيد بشدة في التقارير على ضعف المبالغ المخصصة من طرف الدولة و عدم قدرة الرابطات على مواجهة الارتفاع المتزايد في الأسعار، مواجهة أسعار النقل والإطعام، مصاريف التنظيم بأنواعها المختلفة.

---

(2) خيرة شنتوف ، **مرجع سابق**، ص 149.

(1) نور الدين بلخوجة ، **مرجع سابق**، ص 117.

يمكن القول أن الرياضة المدرسية تعاني عجزا كبيرا من الناحية المالية وهذا لأن أغلب مساهمات الدولة تمنح للرياضات الأخرى ولأن الرياضة المدرسية لا يولى لها اهتمام مقارنة مع رياضات أخرى كرة القدم، كرة السلة... إلخ.

4- على صعيد الوسائل القانونية والتنظيمية في مجال التأطير الفني :

إن المشكل في هذا المجال يكمن في عدم وجود نصوص صريحة تسمح بإدراج حجم ساعي ضمن التوزيع الأسبوعي لبعض أساتذة التعليم الأساسي الذين يتولون مهمة تأطير الفرق التابعة لمؤسساتها كما هو الشأن بالنسبة لأساتذة التربية البدينة .

5- في مجال تأطير التنظيم الإداري والتقني :

وضعية الموظفين الإداريين، و التقنيين الموضوعين تحت تصرف الرابطات وعدم وجود نصوص واضحة تستند إليها كانت أيضا من بين المشاكل التي أكدت عدة رابطات على ضرورة إيجاد حد لها.[1]

المطلب الرابع: الافاق المستقبلية للرياضة المدرسية في الجزائر

إن عوامل التقدم في قطاع الرياضة واضحة ومعلومة لدى المتخصصين في دراسات التنمية، ومن أهمها: [2]

- وضع الاستراتيجيات المستقبلية لتطوير الرياضة و تحديد الأهداف.
- التخطيط السليم و البرمجة المسبقة للمشروعات الشبابية، و الرياضية وفقا للاستراتيجيات و الأهداف العامة والمحددة.

(1) علي رحومة ، **مرجع سابق**، ص 93.

(2) قانون الرياضة، **مرجع سابق**.

- إصلاح الإدارة الرياضية وحسن التنظيم.
- المتابعة و تقويم الأداء و المراقبة.
- الحوافز المعنوية، و المادية للفرق الرياضية الوطنية.
- إشراك القطاع الخاص في إدارة المشاريع الرياضية و الشبابية ذات الربحية الاقتصادية. [1]

مقياس التقدم الرياضي هو ارتفاع مستوى المعيشة، و مستوى الدخل، و التعليم، و الصحة و زيادة الناتج المحلي الإجمالي و الإنتاج الصناعي و التقدم التقني؛ فلو رجعنا إلى الفشل في الرياضة نجده انعكاسا لهذه الأسباب: مثل السوء في التخطيط، و الإدارة و خلل في التنظيم، و نقص في التدريب.

بمعنى آخر عدم توفير الإعداد الجيد للرياضيين، و عدم الاهتمام بصحة أعضاء الفرق الرياضية، وعدم السماح لهم باحتراف التدريب و التجربة العالمية، و لا نقصد بالإعداد الجيد إعداد المباني وتشييد المنشآت، مع أهمية هذا الجانب، فهو عامل مهم وحيوي وضروري للإعداد السليم، و لكن الإعداد البشري، و تهيئة العناصر المؤهلة و المدربة لمواجهة أي فريق، وتهيئة الإدارة الفنية المدربة والمتخصصة فقط في الشؤون الرياضية .

و أهم الحلول هو التطوير الرياضي في بلادنا وكسب النصر في المعارك الرياضية القادمة هو الخصخصة للنوادي الرياضية، و إبعاد التدخل الحكومي في شؤون الرياضة، إلا من باب الإشراف والتوجيه، وترك الإدارة العملية و التمويل للقطاع الخاص، و التخطيط والتنظيم للشؤون الرياضية و الشباب بعد وضع استراتيجية و أهداف عامة ومحددة .

---

(3) تنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، **مرجع سابق**.

أكثر ما يعاني منه مجتمعنا الرياضي هو غياب الاستراتيجية الواضحة و الأهداف المحددة، وهو ما تسعى الدولة إلى تحقيقه من واقع الرياضة و معاصرتها في كافة مراحلها كلاعب و إداري و دارس ومدرس، و لتكون الرسالة ممزوجة بتجربة شخصية، أرى أنها من الضروري أن تكون منهجا للوصول إلى رياضة تنافسية أفضل لا تكتفي بالممارسة فقط، بل تحقيق الإنجازات أيضا.[1]

إن الهدف هو بناء استراتيجية للرياضة من خلال تحقيق الأهداف الفرعية القائمة على التعرف إلى واقع الرياضة وتحديد الأطر المناسبة من حيث الماهية والأهداف والمسيرين والبرامج والمتابعة والتقويم، ووضع تصور للهيكل التنظيمي يتماشى مع الواقع الرياضي والاستراتيجية المقترحة، هناك عدة مشاريع من أجل تحقيق الأهداف وهي:[2]

- مؤتمر وطني رياضي لعرض الاستراتيجية.
- حث وسائل الإعلام المختلفة للتعرف إلى الاستراتيجية ومساندة مشروع وطني للإصلاح الرياضي.
- إعداد وسائل الانتقاء و الاختيار للمكلفين بمجال البحث.
- المشروع الوطني للموهوبين و النخبة و البراعم.
- المشروع الوطني للإصلاح الرياضي.
- الرياضة للجميع.

(1) عبد الغني نعمان، **مرجع سابق**.

(1) علي رحومة ، **مرجع سابق**، ص 128.

- تشكيل لجان علمية متخصصة في المجال الرياضي و الشبابي.
- المدارس المتخصصة رياضيا.
- توفير متطلبات التدريب التقني للألعاب و المسابقات.
- الاهتمام برياضة المرأة.
- تطوير التشريعات واللوائح والقوانين الرياضية.
- التسويق و التمويل الرياضي.
- توفير الميزانيات اللازمة للأنشطة الرياضية.

خلاصة الفصل:

إن النتائج الإيجابية التي حققتها الرياضة المدرسية الجزائرية في الفترة الأخيرة تعكس بوضوح الطموحات الكبيرة لمسؤولي الرياضة الوطنية من أجل دفع عجلة التكوين وتطوير مستوى الرياضة من بوابة المدرسة، التي تعتبر النواة الأساسية في التكوين، خاصة أن المدرسة تعتبر الخزان الأول للمواهب الرياضية المختلفة، حيث أن المدرسة كانت السبب في اكتشاف العديد من المواهب اللامعة على غرار نور الدين مرسلي، وحسيبة بولمرقة وسليمة سواكري، والذين تم اكتشاف مهارتهم من بوابة الرياضة المدرسية.

تملك الاتحادية الوطنية للرياضة المدرسية مخططا واعدا من أجل رفع عدد المنتسبين لمشروع الرياضة المدرسية فمع مرور السنوات، نجحت الاتحادية الوطنية للرياضة المدرسية في رفع عدد ممارسي الرياضة المدرسية من 250 ألف إلى أكثر من 600 ألف تلميذ خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2009، ينتسبون لمختلف الابتدائيات و الإكماليات و الثانويات الوطنية، معتبرة أن الهدف المسطر يتمثل في الوصول إلى مليوني رياضي بحدود سنة 2013.

الـخـاتـمـة

في إطار محاولة الدولة الجزائرية للنهوض بقطاعاتها، فإنها تسعى دائما لتطوير برامجها و مخططاتها التنموية، و هذا ما نلمسه في قطاع الشباب و الرياضة من خلال عدة معطيات من بينها زيادة التمويل و المخصصات المالية للقطاع، إضافة إلى التشريعات و القوانين المنظمة لنشاط هذا القطاع.

بعد التطرق لواقع الرياضة المدرسية في الجزائر، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- يجب أن تكون هناك صياغة فلسفية للرياضة المدرسية توضح أهمية ومكانة التربية الرياضية كوسيلة تربوية لها قيمتها الصحية، و تستمد أهدافها من الأهداف العليا للدولة، بحيث تكون جزءا أساسيا من النظام التعليمي، و توفير كافة الإمكانات المادية و البشرية لها، بما يساعدها على تحقيق أهدافها.

- تحتل الرياضة للجميع أهمية خاصة مع التركيز على جميع فئات المجتمع من الطفولة حتى الشيخوخة، و لكلا الجنسين والأصحاء والمعاقين، و أهمية دور الإعلام في إبراز ذلك.

- ترتبط الرياضة التنافسية بقيم الدولة وأهدافها العليا بما يحقق للرياضيين المناخ الرياضي الصحي، مع تجنب كل ما له تأثير سلبي في الرياضيين، وفي مقدمتها استخدام المنشطات حتى تكون المنافسة في إطار أخلاقي شرفي، مع الحفاظ على صحة الرياضيين من أضرار المنشطات.

- الحاجة إلى أن تتبنى اللجنة الأولمبية تحقيق أهداف الدولة للارتقاء بالرياضة وفقاً لبرامج علمية مقننة تلتزم بها الإتحادات الرياضية، مع ضرورة توفير الموازنات المالية لتنفيذ هذه البرامج.

- الحاجة إلى التركيز على استخدام التقويم العلمي لأداء اللاعبين و المنتخبات الوطنية.

- الحاجة إلى إنشاء المدارس الرياضية المتخصصة وانتقاء أفضل العناصر من الناشئين، وتوفير المناخ التربوي العلمي الرياضي وفقاً لخطط علمية مدروسة لتحقيق أهداف.

بناءً على الاستنتاجات السابقة نجد أن الرياضة ليست فقط لملء وقت الفراغ، و لكن نحن في حاجة لتفعيل دور الدولة نحو الارتقاء بالمستوى الرياضي في المجالات التنافسية و المدرسية، و الرياضة للجميع في شتى المحافل، في ظل اتجاه الدولة نحو المطالبة بتعديل شامل للقوانين الرياضية بما يستجيب لتطلعاتها و تطلعات أفرادها.

و عليه يمكن أن نقترح بعض الحلول و التوصيات التي إذا ما سعت الدولة لتكريسها كان لها أن تطور قطاع الرياضة في الجزائر و هي كالاتي:

- نشر الرياضة للجميع على المستوى الجغرافي لتشمل جميع مناطق الدولة، وعلى المستوى البشري لتشمل جميع فئات المجتمع من الأطفال، و الشباب، و الشيوخ، و الأصحاء، والمعاقين من كلا الجنسين.

- وضع هيكل تنظيمي يضم إدارات مختلفة لتنظيم برامج الرياضة للجميع على مستوى كافة الأعمار و لكلا الجنسين، و للأصحاء و المعاقين.

- تحفيز العاملين في مجال تطوير الرياضة للجميع و المواطنين لدفعهم نحو ممارسة الرياضة للجميع.

- تطوير الهيكل التنظيمي لقطاع الشباب و الرياضة، بما يحقق تطوير الرياضة المدرسية

والاستعانة بأساليب العلم الحديثة في التقويم لجميع الجوانب المختلفة.

- التركيز على المبادئ الأساسية في عنصر التنظيم الإداري من توضيح نطاق العمل، و التوازن ما بين المسؤوليات والسلطات.

- التعاون و التنسيق مع كافة المؤسسات الأخرى العاملة مع الشباب، لتوفير أفضل الظروف الخاصة لتطوير رياضة المنافسات.

- أن تستمد فلسفة التربية الرياضية سواء المدرسية أو الرياضة للجميع أو التنافسية مصادرها الأساسية من قيم وتقاليد وعادات، و تراث المجتمع، ومن الدستور الرسمي للدولة.

- توفير الإمكانات البشرية المدربة، و المادية متمثلة في الأجهزة، و الأدوات، و الملاعب، بما يتيح الفرصة للممارسة الرياضية السليمة في بيئة آمنة.

- إتاحة الفرصة لمشاركة أكبر عدد من أفراد المجتمع في أنشطة الرياضة للجميع باستخدام أنشطة متنوعة تتناسب مع إمكانيات الأفراد تبعاً لمقدرتهم البدنية و الصحية.

- التأكيد مع التمسك بالقيم الأخلاقية بتجنب استخدام المنشطات لمحاولة الفوز غير الشريف، و تحقيق مكاسب رياضية خادعة و مؤقتة سرعان ما تؤدي إلى أضرار خطيرة تنعكس تأثيراتها على صحة الرياضيين.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا/ المصـــادر:

1) البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009 أفريل 2005

2) تعليمة وزارية – وزارة المالية – رقم 002 مؤرخ في 2001.

3) تعليمة وزارية مشتركة رقم 002 المؤرخة في 23 اكتوبر 2001 تتعلق بكيفيات تطبيق احكام المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

4) تعليمة وزارية مشتركة رقم 002 المؤرخة في 23 اكتوبر 2001 تتعلق بكيفيات تطبيق احكام المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

5) الجريدة الرسمية، العدد 22 ، المؤرخ في09 أفريل 2006.

6) قانون 03/89 الموافق لـ 14-02-1989المتعلق بتنظيم و تطوير النظام الوطني للثقافة البدنية و الرياضية.

7) قانون 90-12 المؤرخ في 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العامة.

8) المادة 78 من قانون 04-10، المؤرخ في 14 اوت 2004، المتعلق بالتربية البدنية و الرياضية.

9) مراسيم توزيع الاعتمادات من ميزانية التسيير لوزارة الشباب و الرياضة من 2000-2009.

10)مراسيم توزيع الاعتمادات من ميزانية التسيير لوزارة الشباب و الرياضة من 2000-2009.

11) المرسوم التنفيذي رقم 07/01 المؤرخ في06 يناير سنة 2007 والمتضمن تحويل مراكز إعلام الشبيبة الى دواوين مؤسسات الشباب، الجريدة الرسمية رقم 42، الصادرة بتاريخ 09 يناير 2007.

12) المرسوم التنفيذي رقم 05-410 المؤرخ في 16 رمضان عام 1426 الموافق 19 أكتوبر 2005، المتعلق بتحديد صلاحيات وزير الشباب و الرياضة، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 2005.

13) المرسوم التنفيذي رقم 405.05 المؤرخ في 17 أكتوبر 2008 المتعلق بتحديد كيفيات تنظيم الاتحاديات الرياضية الوطنية و سيرها و كذا شروط الاعتراف لها بالمنفعة العمومية و الصالح العام.

14) المرسوم التنفيذي رقم 89-236 المؤرخ في 19-12-1989 المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب و تدعيم الممارسات الرياضية، الجريدة الرسمية، العدد47، الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 1989.

15) المرسوم رقم 1-62 في 1963، المتعلق بإنشاء وزارة الشباب و الرياضة.

16) مرسوم وزاري مؤرخ في 20 ديسمبر 2002 (وزارة الشبيبة و الرياضة).

17) مشروع ميزانية الدولة لقطاع الشباب والرياضة لسنة 2000، المديرية العامة للميزانية..

18) مشروع ميزانية الدولة لقطاع الشباب والرياضة لسنة 2011، المديرية العامة للميزانية.

19) وزارة الشبيبة والرياضة، قانون 04-10 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، الجزائر: المطبعة الرسمية البساتين، 2004.

ثانيا/ الكتب:

1) الأحمد (محمد سليمان) ، **عقود تنظيم المسابقات الرياضية والمسؤولية الناجمة عنها**. عمان: دار وائل للنشر، 2002.

2) أندرسون (جيمس)، **صنع السياسة العامة** ، تر: عامر الكبيسي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002.

3) بدوي (محمد عصام الدين)، **التطور العلمي لمفهوم الرياضة**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1992.

4) بوحوش (عمار) ، محمد الذنيبات محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**. الجزائر: دار المطبوعات الجامعية،2001.

5) بوشامة (محمد العيد)، **التشريع الرياضي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

6) جمال الدين (محمد) ، **حوكة المؤسسات الرياضية**. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا النشر و الطباعة، 2012.

7) الحسين (أحمد مصطفى) ، **تحليل السياسات:مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**. دبي: مطابع البيان التجارية،1994 .

8) الحماحمي (محمد) ، **أسس بناء برامج التربية البدنية والرياضية**.القاهرة: دار الفكر للنشر والطباعة،1990 .

9) الخزرجي (كامل محمد)، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة**.عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

10) خطايبة (أكرم زكي)، **المناهج المعاصرة في التربية البدنية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية1997 .

11) الخولي أمين أنور ، **الرياضة و المجتمع** . الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1996.

12) خيري (عبد القوي)، **دراسة السياسة العامة**. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1989 .

13) سليمان (أحمد فكري) ، **المنظور القانوني عامة و القانون الاداري في الرياضة**. الاسكندرية : دار دنيا للطباعة والنشر، 2007.

14) الشافعي (حسن أحمد) ، **الحوكمة في التربية البدنية و الرياضة**. الاسكندرية: دار الوفاء، 2009.

15) الشعراوي جمعة (سلوى)، **ادارة شؤون الدولة و المجتمع**. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، 2002.

16) شلبي (محمد) ، **المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات.** الجزائر: دار الهومة، ط5، 2007.

17) الطيب (حسن أبشر) ، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**. القاهرة :الدار الثقافية، 2000.

18) عبد المقصود (إبراهيم) ، الشافعي (حسن) ، **الموسوعة العلمية للادارة الرياضية**. الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر ،2000.

19) عدوان (ناصر دادي) ، **مراقبة التسيير في قطاعات الدولة.** الجزائر: دار المحمدية العامة، 2000.

20) العزاوي (نجيب وصال)، **مبادئ السياسة العامة**. عمان: دار اسامة للنشر و التوزيع، 2003.

21) عليوة (السيد) ودرويش (عبد الكريم)، **دراسات في السياسات العامة وصنع القرار**. القاهرة: دار الوئام للنشر والطباعة، بدون سنة نشر.

22) عوض (محمود) وياسين(فيصل)، **نظريات وطرق التربية البدنية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2000.

23) الفهداوي (فتحي خليفة) ، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**. عمان: دار المسيرة، 2002 .

24) القريوتي (محمد قاسم) ، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة.** الاردن: دار وائل للنشر والطباعة، 1999.

25) القصبي (عبد الغفار رشاد) ، **مناهج البحث في علم السياسة**. القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

26) منصوري (علي عمر)، **الرياضة للجميع**. الاردن: المنشاة الشعبية للنشر، 1980.

27) المنوفي (كمال) ، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**. القاهرة :وكالة المطبوعات، 2006.

28) مهنا (محمد نصر)، **العلوم السياسية بين الاصالة و المعاصرة**، الاسكندرية: مركز دلتا للطباعة و النشر، 2002.

29) الموند (جابريال) وبنجهام (بويل)، **السياسة المقارنة في الاطار النظري**، تر: محمد بشير المغازي. بنغازي: منشورات قان يونين، 1996.

ثالثا/القواميس:

1) بن هادية (علي) و آخرون، **معجم عربي مدرسي**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.

2) سعيفان (أحمد) ، **قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية**. بيروت: مكتبة لبنان، 2004.

رابعا/ الدراسات غير المنشورة:

1) بلخوجة (نور الدين)، "الادارة الرياضية"، **رسالة ماجستير**، (جامعة الجزائر، معهد التربية البدنية و الرياضية)، 2010.

2) دخان (نور الدين)، "تحليل السياسات التعليمية العامة : نموذج الجزائر"، **أطروحة دكتوراه** في التنظيم السياسي والإداري، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية)، 2007.

3) رحومة (علي)،" الرياضة المدرسية و دورها في انتقاء المواهب الرياضية "، **مذكرة ليسانس**، (جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التربية البدنية و الرياضية)، 2011.

4) شنتوف (خيرة)، "تقييم التمويل العمومي للرياضة في الجزائر– دراسة حالة: فريق وداد امال تلمسان"، **رسالة ماجستير**، (جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، 2011.

5) غدامسي (محمد) وطواهير (هشام)، "واقع الرياضة المدرسية بمدينة ورقلة- دراسة تحليلية-"، **مذكرة ليسانس**، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الانسانية، قسم علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية)، 2011.

6) قرقاح (ابتسام)، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر"، رسالة ماجستير، تخصص السياسة العامة والحكومات المقارنة، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية)، 2011.

خامسا/ المجـــلات:

1) عبد الغني نعمان، "الرياضة و الاقتصاد"، **مجلة المنتدى العلمي**، العدد 16، ماي 2010.

2) عبد الغني نعمان، "وظائف الادارة الرياضية "، **مجلة المنتدى العلمي**، العدد 11، مارس 2008.

سادسا/الدوريـات :

1) الاتحادية الجزائرية للرياضة المدرسية، التقرير الأدبي، الموسم الرياضي 2012-2013

سابعا/المواقـع إلكترونيـة:

1) الموقع الرسمي لوزارة الشباب و الرياضة

http://www.mjs.dz/ar/ministre/biographie.html

2) الدور السياسي للالعاب الرياضية ، متحصل عليه من الموقع:

http// www.alukah.net/librarylo/53035/ ixzzckgm3

3) الرياضة والسياسة اشكالية قائمة فى الوطن العربي، متحصل عليه من الموقع:

http://forum.kooora.com/f.aspx?t=31312758

4) السياسات العامة ومفهوم إدارة الدولة

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_04.html

5) نجوى إبراهيم محمود، مفهوم السياسات العامة، متحصل عليه:

http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=793927&eid=762

6) قانون الرياضة : تشريع جديد لإعادة الاعتـبار للتكوين، متحصل عليه:

http://www.radioalgerie.dz

7) رهانات قانون الرياضة الجديد 13-05، متحصل عليه:

http://www.djazairess.com/alfadjr/182974

8) تنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها "، 21-02-2014، متحصل عليه:

http://www.el-massa.com/ar/content/view/81718/48

9) الرياضة الجزائرية افاق و تطلعات، متحصل عليه:

http://ar.algerie360.com

ثامنا/ مراجع باللغة الاجنبية:

2) Belhadj (mohammed) et Bouamara (said) , **sport scolaire**. Alger, octobre 2007.

3) Cellule de réflexion, financement du sport

4) Plan de relance économique les composantes du programme,2001.

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرفان

مقدمـــــــــــة أ-خ

الفصل الأول: الإطاري المفاهيمي للسياسة العامة والسياسة الرياضية	
المبحث الاول: مفهوم السياسة العامة	**9**
المطلب الاول: تعريف السياسة العامة	**9**
المطلب الثاني: عناصر السياسة العامة وخصائصها	**12**
المطلب الثالث: مستويات السياسة العامة	**16**
المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة الرياضية	**19**
المطلب الأول: العلاقة بين السياسة والرياضة	**19**
المطلب الثاني: النشاط الرياضي والدولة	**21**
المطلب الثالث: الهيئات الرياضية	**24**
الفصل الثاني: واقع السياسة الرياضية في الجزائر (2000-2013)	
المبحث الأول: قطاع الشباب والرياضة في الجزائر	**29**
المطلب الأول: نشأة وتطور وزارة الشباب والرياضة	**29**
المطلب الثاني: ميزانية الدولة لقطاع الشباب والرياضة	**32**
المطلب الثالث: مصادر التمويل العمومي في القطاع الرياضي في الجزائر	**35**
المبحث الثاني: برامج السياسة الرياضية في الجزائر (2000-2013)	**42**
المطلب الأول: قطاع الشباب والرياضة لفترة (2000-2005)	**42**
المطلب الثاني: قطاع الشباب والرياضة لفترة (2005-2010)	**45**
المطلب الثالث: قطاع الشباب والرياضة لفترة (2010-2013)	**49**
المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية لقطاع الشباب والرياضة	**52**
الفصل الثالث: الرياضة المدرسية في الجزائر (2000-2013) -دراسة حالة-	
المبحث الأول: ماهية الرياضة المدرسية في الجزائر	**57**
المطلب الاول: تعريف الرياضة المدرسية وأهميتها	**57**
المطلب الثاني: أهداف الرياضة المدرسية	**60**
المطلب الثالث: القانون المنظم للممارسة الرياضية في الوسط المدرسي	**62**

المطلب الرابع: التشريعات المتعلقة بالرياضة المدرسية من 2000 – 2013 **63**
المبحث الثاني: واقع الرياضة المدرسية في الجزائر **68**
المطلب الأول: الهيئات التنظيمية لنشاطات الرياضة المدرسية في الجزائر **68**
المطلب الثاني: تمويل الرياضة المدرسية **72**
المطلب الثالث: الصعوبات التي تعيق النشاط الرياضي المدرسي **74**
المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية للرياضة المدرسية في الجزائر **76**
الخاتمة **81**
قائمة المراجع **84**
فهرس المحتويات **91**
فهرس الأشكال والجداول **93**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الغلاف المالي لقطاع الشباب والرياضة ضمن برنامج تنمية الموارد البشرية لمخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	32
02	المساعدات الموزعة من طرف الصندوق الوطني (FNPIJPS) من سنة 2000-2007	37
03	المبالغ الموزعة من الصندوق الولائي للجمعيات الرياضية	39
04	الحصة المدفوعة من (PSA) خلال 2000-2007	41
05	البرامج المقترحة لسنة 2000	44
06	تطور الاعتمادات المخصصة من ميزانية التسيير لقطاع الشباب الرياضة من 2000-2009	47
07	عدد المنشآت الرياضية لسنة 2007	49
08	تطور النفقات المخصصة للنشاطات الثقافية والرياضية (الرياضة المدرسية)	73

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نسب التمويل من طرف الصندوق الولائي للجمعيات الرياضية	40

ملخص:

تعتبر الرياضة من أهم النشاطات التي عنيت باهتمام كبير من قبل صناع القرار في الدولة الجزائرية حيث شهدت العديد من المحطات والتطورات, عكستها جملة من البرامج والسياسات التي مست جميع القطاعات و التي يعد من بينها قطاع الشباب و الرياضة.

فالسياسة الرياضية المنتهجة حديثا تتجه بالأساس نحو تطوير الرياضة و ممارستها على صعيد الفرد والمجتمع و هذا ما يستدعي الإلمام بجميع جوانبها من هياكل و تمويل و تأطير.

وتأسيسا على ذلك تبرز الرياضة المدرسية كرافد من روافد هذه السياسات الرياضية التي استطاعت أن تشد لها الاهتمام من قبل المعنيين بالقطاع.

طالما أن الدولة تسعى للارتقاء بالميدان الرياضي فالانطلاقة تكون من القاعدة للوصول إلى القمة بداية بالممارسة الرياضية على مستوى المدارس إلى غاية الوصول للاحتراف.

Résumé

Le sport est considéré parmi les activités les plus importantes qui sont destinés avec beaucoup d'intérêt par les autorités algériennes en passant par de nombreuses stations et d'évolutions, cela est traduit dans certain nombre de programmes et de politiques qui touchent tous les secteurs y compris la jeunesse et le sport. La politique sportive nouvellement préconisée est principalement orientée vers le développement du sport et de son pratique au niveau de l'individu et de la société et cela nécessite la connaissance de tous ses aspects comme structures, finance et encadrement. En effet, le sport scolaire ressort comme l'un des importants saillants des politiques sportives qui ont réussi à étirer l'attention des autorités. Et tant que l'Etat cherche à mettre à nouveau le terrain du sport, le départ sera de la base jusqu'à atteindre le sommet en commençant par la pratique du sport au niveau des écoles jusqu'au professionnalisme.

Summary

The sport is considered among the most important activities that are addressed with great interest by the Algerian authorities through many stations and changes, it is translated into number of programs and policies that affect all sectors including youth and sport. The newly promoted sports policy is mainly directed towards the development of sport and its practice among the individual and the society which requires knowledge of all aspects of such structures, finance and management. Indeed, school sport emerges as one of the important highlights of sports policies that have succeeded in drawing the attention of the authorities and as the state seeks to make new field of sport, the start will be from the base to reach the summit starting from the sport at school's level to professionalism.